

جامعة أحمد دراية - أدرار.
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التجارية



مذكرة تدرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر أكاديمي
في شعبة علوم مالية ومحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

آليات التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية
دراسة حالة مؤسسة سونلغاز الإنتاجية ادرار

إشراف الدكتور:

بوكار عبد العزيز

إعداد الطالبين :

بن نونة عبدالحميد

حودي مرهم

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الدرجة العلمية	الإسم واللقب
مشرفا	أستاذ محاضر	عبد العزيز بوكار
رئيسا	أستاذ محاضر	عبد الرحيم بلبلاني
متحنا	أستاذ محاضر	سمير ولد باجمو

السنة الجامعية:

2019-2020م

الله
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداع

الحمد لله الذي اعننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا يالبتوؤي وأجملنا
بالعافية

أتقدم بإهداء عملي المتواضع
إلى الوالدين الكريمين من زرعوا الوقار والكنز الباقى ووقفوا جنبي حتى
أكل دراستي

وغلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب وبعيد وكل من دعا
لنا بظهر الغيب

وإلى أستاذتي من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي.

عبد الحميد

الإهداء

إلى من أكرمني بنور العلم وأتم علي بنور الفهم ووفقني إلى اقام هذا العمل ربي
أشكره وأحمده

إلى الذي اشتاق قلبي إلى لقياه والفوز بشفاعته سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
إلى التي خص الله الجنة تحت قدميها يا سورة الرحمن في إنسان
إلى من كانت تقول كل شيء والعلم وأنا لم ادرس أبي حفظها الله
إلى من كان سندًا ودعماً حمل عنا هموم الدنيا إلى من كاف ليزرع في نفسي بذرة الخير
إلى الذي أطلبه منه نجمة يأتي حامل على ظهره السماء أبي حفظه الله
إلى مجدة قلبي ورفيق دربي زوجي موشيه عبد الله
إلى أحق الناس بصحبتي وحيي إلى من شاركوني الدمعة والبسمة
إلى من كانوا سندي ولا زالوا إخوتي بلال، سميرة، أسماء، حسيبة، وداد
إليهم جميعاً أهمي هذا العمل المتواضع.

مربي

شكراً وتقدير

الحمد لله الذي أغار لنا درب العلم والمعرفة وأعانا على إنجاز هذا العمل،
والصلوة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد ابن عبد الله وعلى آله
وصحبه أجمعين.

نتقدما بجزيل الشكر وخاص التقدير والعرفان إلى أستاذنا الأستاذ الدكتور
بوكاري عبد العزيز على ما أفضى علينا من علمه ووقته وجهده، فكان عوناً
لنا وناصحاً أميناً ساهماً بحسن توجيهاته ودقة تصويباته في إنجاز هذا العمل.
كما لا يفوتنا أن نتقدما باسمي الشكر والعرفان إلى الأساتذة الأفضل
أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم قراءة هذه المذكرة ومناقشتها.

مربي

عبد الحميد

الفهرس

الفهرس

الصفحة	فهرس المحتويات
	فهرس المحتويات
	قائمة الاشكال والجداول
أ-ب-ج-د	مقدمة
	الفصل الأول: الإطار النظري للتبؤ بالفشل المالي
06	تمهيد
07	المبحث الأول: عموميات حول الفشل المالي
07	المطلب الأول: ماهية الفشل المالي
07	1-تعريف الفشل المالي
07	2-أنواع الفشل المالي
08	3-مراحل وأسباب الفشل المالي
11	المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول التنبؤ المالي
11	1-مفهوم التنبؤ المالي
12	2-أهمية التنبؤ بالفشل المالي
12	3-طرق وأساليب التنبؤ المالي
14	المطلب الثالث: النماذج التي باستطاعتها التنبؤ بالفشل المالي
15	1-النماذج المعلمية
18	2-النماذج اللامعممية
19	3-حصر إيجابيات وسلبيات أهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي
20	المبحث الثاني: عرض أهم الدراسات التي تناولت موضوع التنبؤ بالفشل المالي
20	المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة
21	1-الدراسات السابقة باللغة العربية
22	2-الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
23	المطلب الثاني: مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
24	خلاصة
25	الفصل الثاني: استخدام نموذج آلمان للتبؤ بالفشل المالي على مستوى مؤسسة سونلغاز الانتاجية ادرار

الفهرس

26	تمهيد
27	المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة سونلغاز
27	المطلب الأول: تعريف عام لمؤسسة سونلغاز
27	1-تعريف مؤسسة سونلغاز
27	2-أهداف مؤسسة سونلغاز
28	3-مهام شركة سونلغاز
28	المطلب الثاني: تعريف شركة إنتاج الكهرباء
28	1-تعريف شركة إنتاج الكهرباء
30	2-الهيكل التنظيمي لشركة سونلغاز
31	3-شرح الهيكل التنظيمي
32	4-أنظمة وبرامج الاعلام الالي المطبقة في شركة إنتاج الكهرباء
34	المبحث الثاني: تقييم الوضعية المالية لمؤسسة سونلغاز واختبار استمراريتها
34	المطلب الأول: عرض الميزانيات المالية لمؤسسة سونلغاز وتحليلها
34	1-إعداد الميزانية المالية
35	2-تقديم الميزانية المالية وتحليلها
41	3-تحليل الوضعية المالية لمؤسسة سونلغاز
47	المطلب الثاني: إختبار استقرارية مؤسسة سونلغاز بتطبيق نموذج التمان المعدل
47	1-حساب متغيرات النموذج
49	2-حساب قيم Z لمؤسسة سونلغاز
51	خلاصة
53	الخاتمة
57	قائمة المراجع
	الملاحق
	الملخص

الفهرس

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	مراحل الفشل المالي	10
02	المهيكل التنظيمي للشركة الوطنية لإنتاج الكهرباء-بأدرار -	30
03	محطات إنتاج الكهرباء التابعة للوحدة	31
04	النظام المطبق في الجانب المحاسبي لشركة سونلغاز	33
05	التمثيل البياني لأصول مؤسسة سونلغاز	37
06	التمثيل البياني لخصوم مؤسسة سونلغاز ادرار	40
07	التمثيل البياني لمؤشرات التوازن المالي	44
08	التمثيل البياني لقيمة Z	50

الفهرس

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	حصر إيجابيات وسلبيات أهم نماذج التباير بالفشل المالي	19
02	أصول مؤسسة سونلغاز للفترة 2014-2018	35
03	خصوم مؤسسة سونلغاز للفترة (2014-2018)	38
04	رأس المال العامل الصافي للفترة(2014-2018)	41
05	رأس المال العامل الخاص للفترة (2014-2018)	42
06	رأس المال العامل الأجنبي للفترة(2014-2018)	43
07	رأس المال العامل الإجمالي للفترة(2014-2018)	43
08	الاحتياج من رأس المال العامل للفترة(2014-2018)	43
09	الخزينة الصافية للفترة (2014-2018)	44
10	نسب المديونية	45
11	نسب السيولة	46
12	قيم (X1) للفترة (2018 - 2014)	47
13	قيم (X2) للفترة (2018-2014)	48
14	قيم (X3) للفترة (2018-2014)	48
15	قيم (X4) للفترة (2018 -2014)	48
16	قيم (X5) للفترة (2018 -2014)	49
17	قيم (Z) لمؤسسة سونلغاز	49

المقدمة

المقدمة

يعتبر التتبؤ بمخاطر الفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية في الوقت الحاضر أمراً ضرورياً لتجنب خروجها من عالم الأعمال؛ لذا فقد ازدادت الجهود والأبحاث العلمية للتوصيل إلى أساليب ونماذج كمية تساعد على الكشف المبكر عن إحتمالات تعرضها لمخاطر الفشل المالي، ولهذا شرع العديد من المتخصصين في ميدان النموذجة والمحاكاة المالية في البحث عن الطرق والأساليب التي يمكن من خلالها التنبؤ بالفشل المالي قبل وقوعه، ونخص بالذكر الأساليب الكمية للتتبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية التي أستعملت من طرف مجموعة كبيرة من الباحثين من خلال الدراسات المختلفة في مجال التنبؤ بالفشل والتي حاولت في مجلتها التوصل إلى أفضل النسب المالية في التنبؤ بإفلاس المؤسسات.

ويمكن القول أن الفشل المالي يعتبر من أهم ما يطارد المؤسسة التي تغفل عن حقيقة وضعها المالي، وهو يأتي كنتيجة حتمية لجملة من الأسباب والعوامل بعضها داخلية وتتمثل أساساً في ضعف إدارة المؤسسة، وأخرى خارجية تعود للظروف الاقتصادية المحيطة، مثل المنافسة الشرسة ونقص مصادر التمويل وارتفاع تكلفتها.

وإذا حل الفشل المالي بإحدى المؤسسات فإنه يقودها تدريجياً إلى نقطة النهاية بإشهار إفلاسها والقضاء على حياتها، حيث ويترك الفشل المالي آثار وخيمة ستصود على المؤسسة بصفة خاصة والاقتصاد الذي تنشط فيه بصفة عامة.

ومن هنا ظهرت الحاجة إلى إيجاد وسيلة للوقاية من هذا الخطر قبل وقوعه، حيث سعى العديد من الباحثين والدارسين إلى إيجاد آليات للتتبؤ بالفشل في المؤسسات الاقتصادية مستعينين في ذلك بالتحليل المالي، الذي يعتبر أشبه بجهاز الإنذار المبكر والحارس الأمين للمؤسسة خاصة إذا استخدم بفعالية، ولقد أسفرت هذه الدراسات عن وجود قسمين أساسيين للتتبؤ بالفشل هما النماذج المعلمية و النماذج اللامعممية، حيث يعتمد أصحاب هذا الأخير على الذكاء الاصطناعي الذي يسمح بدمج متغيرات نوعية كان يصعب ترجمتها في النماذج الإحصائية، والتي تتميز بدرجة كبيرة من الكفاءة والدقة نظراً لميزتها الفريدة، بينما النماذج المعلمية هي نماذج بسيطة تستعمل أساليب إحصائية تقليدية.

الإشكالية:

على ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي الآليات الفعالة التي يمكن من خلالها التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية قبل حدوثه؟

وللإجابة على الإشكالية قمنا بتقسيمها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

المقدمة

- ماهي الخلفية النظرية للفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية؟
- ماهي أكثر النماذج تطبيقا وفعالية في التنبؤ بالفشل المالي؟
- هل تطبق مؤسسة سونلغاز الإنتاجية بأدرا نماذج التنبؤ بالفشل المالي ؟
- **الفرضيات:**

للاجابة على التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية نقترح الفرضيات التالية:

- يعد سوء تسيير الإدارة سبب رئيسي لفشل العديد من المؤسسات.
- يعتبر نموذج أثمان من بين أكثر النماذج استعمالا وأكثرها فعالية.
- للتنبؤ دور كبير في الكشف المبكر عن الفشل المالي من خلال التحليل المالي.
- تطبق المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أساليب التنبؤ بالفشل المالي لتفادي خطر الإفلاس.
- يمكن الاعتماد على النماذج المعلمية للتنبؤ بالفشل المالي على مستوى مؤسسة سونلغاز الإنتاجية
- أدرار
- لا يمكن الاعتماد على النماذج المعلمية للتنبؤ مسألة الفشل المالي على مستوى مؤسسة سونلغاز الإنتاجية أدرار

دواتع اختيار الموضوع:

هناك عدة دوافع وراء اختيار هذا الموضوع منها سباب ذاتية وموضوعية:

- الميل الشخصي للمواضيع المالية بالإضافة إلى طبيعة التخصص.
- الاهتمام المتزايد من طرف المؤسسة بعملية التنبؤ بالفشل المالي.

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته مما يلي:

- الأهمية التي تكتسبها المؤسسة الاقتصادية في بعث النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية وبالتالي أثر صحتها المالية والاقتصادية على الاقتصاد الوطني؛

المقدمة

- الكشف عن الأسباب الجوهرية التي أدت إلى تأزم وضعية المؤسسات، حتى يتم تجنبها في المؤسسات الجديدة إذا كانت هذه الأسباب داخلية، واصلاحها في حالة ما إذا تعمقت بالمحيط الذي تنشط فيه المؤسسة؛
- الحد من مخاطر الإفلاس والفشل المالي للمؤسسات والتباوء بالأداء المالي المستقبلي للمؤسسات ومدى قدرتها على الاستمرار.
- الأهمية التي تكتسبها مؤسسة سونلغاز في بعث النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية وبالتالي أثر صحتها المالية والإقتصادية على الاقتصاد الوطني.

أهداف البحث:

تتجلى أهداف البحث فيما يلي:

- التعرف على أسباب الفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية؛
- التعرف على آليات التباوء بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية ومدى فعالية هذه الآليات؛
- التعرف على مؤشرات قياس الاداء المالي ودورها في التباوء بالفشل؛
- دراسة نماذج للتباؤ بفشل المؤسسات الاقتصادية؛
- معرفة مدى فعالية نموذج ألمان في التباوء بالفشل المالي؛
- كىفى استخدام النسب المائى المستخرجة من القوائم المالية على التباوء بالفشل على مستوى مؤسسة سونلغاز أدرار

حدود البحث:

انحصر هذا البحث في إسقاط الجانب النظري على مؤسسة سونلغاز الإنتاجية لولاية أدرار وذلك للفترة الممتدة من 2014 إلى غاية 2018.

منهج البحث:

للإجابة على التساؤلات المطروحة والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع قمنا بالدراسة والتحليل متبعين المنهجين الوصفي والتحليلي، فالوصفي من أجل وصف ظاهرة الفشل المالي والتحليلي من أجل

تحليل القوائم المالية.

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين نظري والثاني تطبيقي، فكان الفصل الأول بعنوان الأدبيات النظرية للتبؤ بالفشل المالي، والذي يضم مباحثين الأول تحت عنوان عموميات حول الفشل المالي، والثاني تحت عنوان عرض أهم الدراسات التي تناولت موضوع التبؤ بالفشل المالي، أما الفصل الثاني فكان بعنوان إستخدام نموذج ألمان للتبؤ بالفشل المالي على مستوى مؤسسة سونلغاز الإنتاجية أدرار، والذي يضم بدوره مباحثين الأول تحت عنوان التعريف بمؤسسة سونلغاز، والثاني تحت عنوان تقييم الوضعية المالية لمؤسسة سونلغاز وإختبار استمراريتها.

الفصل الأول:

**الأدبيات النظرية للتبؤ
بالفشل المالي**

تمهيد:

يعتبر الفشل المالي خطر يحدق بالمؤسسات التي تمر بمرحلة حرجة تجعلها عرضة للفشل المالي فإذا حل بها يقودها إلى احتمالات عديدة، وقد يصل بها الامر إلى الإفلاس اذ لم تعالج نقاط الخلل والضعف، حيث يمكن للمؤسسة أن تنتباً بالفشل المالي في المستقبل من خلال استعمالها لعدة طرق، فإنه يتوجب إعطاء أهمية بالغة للتبؤ بالفشل وذلك من خلال اطلاعها على كل مستجدات واستعمالها للطرق والوسائل المختلفة التي تم التوصل إليها من خلال الأبحاث والدراسات الميدانية، وان استخدام الأساليب الكمية للتبؤ بالفشل للمؤسسات من طرف مجموعة من الباحثين خلال الدراسات المختلفة في مجال التنبؤ بالفشل التي حاولت معظمها التوصل إلى أفضل النسب المالية في التنبؤ بالإفلاس المؤسسات.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى الإطار المفاهيمي حول التنبؤ بالفشل المالي خلال المبحث الأول أما المبحث الثاني سيتم فيه عرض اهم الدراسات السابقة التي تناولت او اهتمت بالفشل المالي.

المبحث الأول: عموميات حول الفشل المالي

تعتبر ظاهرة الفشل من الظواهر التي تترجم عنها مخاطر كبيرة ممكناً أن تتعرض لها العديد من المؤسسات في كثير من اقتصاديات المتقدمة والنامية بسبب مجموعة من العوامل بعضها داخلية والأخرى خارجية وللحذر من هذه الظاهرة لابد من التنبؤ بقوتها أو ضعف المؤسسة والتنبؤ باحتمال فشلها باستخدام النماذج أصبح أمراً ضرورياً وذلك لتجنب المؤسسة في الوقوع في مشاكل مالية قد تؤدي إلى تصنيفها

المطلب الأول: ماهية الفشل المالي

الفرع الأول: تعدد المفاهيم المتشابهة للفشل المالي، مثل التعثر، العسر، الإفلاس المالي، سنتطرق إليها كل على حدة.

***التعثر المالي:** "يعرف أنه الموقف الذي تعجز فيه الشركة عن مواجهة التزاماتها المستحقة، حيث تفوق قيمة هذه الالتزامات قيمة الأصول، وقد تتجه الشركة في الحصول على التمويل اللازم للخروج من هذه الوضعية، أما إذا لم تتجه فإن مآلها هو الفشل". (حزم محمود، 2000، صفحة 29)

***العسر:** "الذي يعني عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، وقد يكون هذا العسر المالي فنياً أو حقيقياً. حيث يعني الأول عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية قصيرة الأجل، في حين يعني الثاني عدم قدرة المؤسسة على تغطية كافة التزاماتها المستحقة بمعنى عدم كفاية الأصول لتغطية كافة الالتزامات". (شنوف، 2011، صفحة 16)

الإفلاس: "هي حالة لا تستطيع فيها الشركة من دفع ديونها، ويتم التنازل عن أصولها وتسليمها قضائياً لإدارتها، وهنا يجب التمييز بين العسر والإفلاس حيث يفترضون في حالة الإفلاس ثبوت توقف المدين عن الدفع حتى لو كانت حقوقه تزيد عن مجموع ديونه، أما في حالة الإعسار فإن أموال المدين لا تكون كافية للوفاء بديونه المستحقة الأداء". (نبيل عبد السلام، 1989، صفحة 22)

أولاً: تعريف الفشل المالي

عرفه (Ashour and EL-Farra) الفشل بأنه عدم قدرة الشركة على مواجهة الالتزامات المالية التي بذمتها بالكامل، ومن ثم فهي في طريقها إلى الإفلاس قانوناً وتصفيته". (الواتار، 2010، صفحة 12)

ويعرف الفشل المالي : إلى عدم قدرة المشروع على سداد ومواجهة التزاماته المستحقة تجاه الغير حيث تكون فيه الموجدات أقل من قيمة الحقيقة للمطلوبات الأمر الذي يؤدي في بعض الحالات إلى

الإفلاس وفي الحقيقة أن الوصول لحالة الفشل المالي لا تحدث بشكل مفاجئ ولكنها تعكس مجموعة من المضاعفات والتراكمات والتي تبدأ من مرحلة النقص في السيولة وفي حالة عدم الاهتمام تتطور هذه الحالة من وضع سيء إلى أكثر سوءاً إلى أن تصل إلى حالة الفشل . (الاكبرع، 2003، صفحة 6)

و البعض يرى أن المؤسسة المتعثرة ماليا هي التي تتحمل مبلغ قرض تجاري عالي مقارنة بالمؤسسات الصحيحة بهدف تعويض مصادر التمويل البديلة نتيجة ضعف الأداء المالي للمؤسسة.

ثانياً: أنواع الفشل المالي

نفرق بين نوعين من الفشل المالي وهما:

1- الفشل المالي: يتضمن المشكلات والمظاهر الناتجة خلال الفترة ما بين العسر المالي الفني والإفلاس، وأهمها استفادة المشروع لقدرته على الاقتراض، وعدم قدرته على سداد التزاماته، ويترب عليه زيادة كبيرة في إجمالي التزاماته عن إجمالي القيمة السوقية للأصول؛

2- الفشل الاقتصادي : يتمثل في انخفاض إيرادات الشركة وعدم كفايتها لتغطية تكاليفها، وانخفاض معدل العائد على رأس المال المستثمر عن معدل العائد على الاستثمارات المماثلة أو انخفاضه عن تكلفة الأموال المستثمرة في المدى الطويل . (منير، اسماعيل، و نور ، 2005، صفحة 178)

الفرع الثاني: مراحل وأسباب الفشل المالي

مراحل الفشل المالي والتي يمكن حصرها في أربعة مراحل متتالية وهي :

1- مرحلة الحضانة (النشوء): وتسمى أيضاً مرحلة ما قبل ظهور الفشل المالي حيث ترتبط هذه المرحلة بالعديد من الظواهر السلبية ومنها:

✓ النقص في الطلب على منتجات المشروع

✓ ضعف كفاءة طرق أساليب الإنتاج

✓ انعدام التسهيلات البنوكية الكافية

✓ انخفاض معدل دوران الأصول

✓ إقرار توسعات استثمارية دون توافر رأس المال العامل الكافي لمواجهتها

وليس هناك من شك في أن إكتشاف الأمر عند هذه المرحلة سوف يمكن المشروع من مواجهة الموقف بشكل أكثر فعالية وأكثر سهولة.

2- مرحلة التدفق النقدي المنخفض : وترتبط هذه المرحلة بعدم قدرة المشروع على مقابلة التزاماته الجارية ، ويكون في حاجة ماسة للنقدية وذلك على الرغم من إمكانية امتلاكه لأصول مادية تزيد في قيمتها عن قيمة التزاماته الإجمالية تجاه الغير ، والتي يعكسها جانب الخصوم من ميزانيته العمومية بالإضافة إلى إمكانية تحقيقه لمعدل مقبول من الربحية ، حيث تكمن المشكلة خلال هذه المرحلة في انخفاض السيولة بمعناها الفني وليس بمعناها المطلق ، حيث يعني توافر النقدية بكميات كبيرة في خزائن المشروع. (نبيل عبد السلام، 1989، صفحة 18)

3- التدهور المالي (الإعسار المالي) : تكمن هذه المرحلة في عدم قدرة الشركة الحصول على الأموال الضرورية لتغطية ديونها المستحقة، و معظم الشركات التي تمر في هذه المرحلة تعالج بنجاح إذا اكتشفت الخلل في الوقت المناسب واتخاذ الاجراء المناسب، اما الشركات التي لا تستطيع إجراء المعالجة اللازمة فتنقل إلى المرحلة الرابعة، وهي مرحلة الاعسار الكلي.

4- مرحلة الفشل الكلي (الإعسار الكلي) : تعتبر هذه المرحلة نقطة حرجة في حياة المؤسسة ، فلا يمكن للمؤسسة تجنب الاعتراف بالفشل حيث تنتهي كل محاولات الإدارة للحصول على تمويلات إضافية وفي هذه المرحلة تتجاوز الالتزامات الكلية . (الشريف و اخرون، 2012)

5- مرحلة إعلان وتأكيد الإفلاس: تحدث عندما تؤخذ الإجراءات القانونية لحماية حقوق المقرضين، وبذلك يجري الإعلان عن إفلاس الشركة أي بمعنى تصفيتها، وهي المرحلة النهائية وبذلك تكون الشركة قد وصلت مرحلة الفشل.

والمخطط الموالي يلخص مراحل الفشل المالي

الشكل 1/1: مراحل الفشل المالي

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماداً على (الشريف و آخرون، 2012)

***أسباب الفشل المالي** : يرجع فشل المؤسسات إلى مجموعة من الأسباب داخل محيطها وخارجها أو كلاهما ومن بين هذه الأسباب نجد :

1-أسباب الداخلية:

- ❖ غياب الإفراد الأكفاء والصراعات بين أطراف الهرم التنظيمي للمؤسسة؛
- ❖ تغلب المصالح الخاصة لمساهمين و المالك؛
- ❖ ضعف إدارة المؤسسة وعدم كفافتها؛
- ❖ ضعف الجانب الرقابي وقلة الخبرة التسييرية؛
- ❖ اختيار فريق سيئ للعمل ليس له المرونة والقدرة على التغيير . (محسن احمد، 1997، صفحة 35)

2-الأسباب الخارجية: تتمثل العوامل الخارجية في الظروف الاقتصادية المحاطة ببيئة المؤسسة وبيئة المنافسة وعدم توفر مصادر التمويل اللازمة لإجراء التوسّعات الضرورية وارتفاع كلفة تلك المصادر والتوقعات المتباينة لعموم المستثمرين في سوق الأوراق المالية.

بصفة عامة . يحدث الفشل المالي عندما يحدث انخفاض كبير في المبيعات أو بسبب تقادم التكنولوجيا المؤسسة أو التوسيع المفرط أو بسبب عدم كفاءة صافي رأس المال العامل، والاقتراض الكبير بأسعار فائدة عالية، أو زيادة الشراء بالأجل والإنتاج غير الكفاءة والقيود الافتراضية الصارمة، والاحتيال والتزوير

والتغيرات في قوانين الدولة المنظمة للحياة الاقتصادية وكذلك المنافسة الشديدة في السوق إضافة إلى الكوارث الطبيعية وغيرها. (خليل، 2017، صفحة 29)

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول التنبؤ المالي

قبل التطرق إلى موضوع التنبؤ بالتعثر المالي باستعمال نموذج الثمان، من الضروري معرفة ما هو التنبؤ، أهميته، وطرق وأساليب التنبؤ به.

الفرع الأول: مفهوم التنبؤ المالي

اشتقت كلمة التنبؤ في اللغة العربية من أصل الفعل نبأ ، ويرى ابن منظور أن المراد بالنبا الخبر البصري.

أيضاً يقصد بالتنبؤ لغة تقدير المجهول.

أما التنبؤ إصطلاحاً، فيقصد به بأنه محاولة عقلانية لتقدير المتغيرات الإحصائية لتقدير المتغيرات المستقبلية المحتملة من خلال معرفة التغيرات السلوكية وغير السلوكية لذاك الظاهرة. (عمر اكرم، 2008، صفحة 62)

أما التنبؤ المالي:

1: عرف مجلس المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز « ICAWE » "التنبؤ المالي على أنه عملية تقدير النتائج المالية التي تعد من القوائم المالية السابقة عن فترة محاسبية تالية". (محمد يوسف، 2006، صفحة 61)

2: كما عرفه (Fortnum) على أنه مجموعة التقديرات والقياسات التي يضعها الفرد أو المؤسسة والمتعلقة

بالأحداث والظروف المستقبلية، بهدف الإعداد لمواجهة الظروف التي تتوقعها وذلك عن طريق الخطط والسياسات اللازمة للتعامل مع هذه الظروف". (قريشي، 2010، صفحة 54)

3: أما (Robbins) فيرى أن "التنبؤ يقوم على أساس أن الإدارة تصنع الافتراضات التي تحدد العلاقة بين عوامل البيئة المنظمة الخارجية (السياسة الاجتماعية الاقتصادية، التكنولوجية السوق) والداخلية (الإيرادات، المصادر، المصاريف) التغير في عوامل البيئة أو التكيف معها لتحقيق الأهداف المنشودة".

ويعتبر التبؤ المالي إحدى المسؤوليات الأساسية للمدير المالي حيث انه يمد المؤسسة بالإطار الذي تستند عليه عمليات التخطيط والرقابة بالمؤسسة.

الفرع الثاني: أهمية التبؤ بالفشل المالي

من الضرورة إيجاد طريقة أو آلية تحليلية يمكن بواسطتها التبؤ باحتمال وصول المؤسسة الاقتصادية إلى حالة التعثر قبل عدد ممكн كاف من السنوات وذلك لاتخاذ الإجراءات التصحيحية في حينها، و ذلك لتعثر المؤسسة أو إفلاسها من أثار خطيرة على الاقتصاد وكل الفئات العاملة فيه والمرتبطة بهذه المؤسسات

فهناك الكثير من الفئات المهمة بالمؤسسة الاقتصادية والذين يولون اهتمام كبير لإمكانية التبؤ بفشلها مثل المستثمرون، الدائنون، الإدارة، الجهات الحكومية، مراجعو الحسابات وغيرهم.

المستثمر: على سبيل المثال يهتم بموضوع التبؤ بفشل المؤسسة الاقتصادية من أجل اتخاذ قراراته الاستثمارية المختلفة والمفاضلة بين كل البديل المتاحة وتجنب الاستثمارات الخطرة جدا.

الدائنون: اهتمامهم بهذا الموضوع أسبابه كثيرة منها اتخاذ قرار يمنح الائتمان أو عدمه، تحديد سعر الفائدة وشرط القرض بناء على حجم الخطر المتعلق به.

الإداره: فتهتم بموضوع التبؤ بالفشل لاتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية لإنقاذ المؤسسة في الوقت المناسب.

الجهات الحكومية: اهتمامها بهذا الموضوع يرجع إلى تمكناها من أداء وظيفتها الرقابية على المؤسسات العاملة في الاقتصاد وحرص منها على سلامتها.

اهتمام مراجعو الحسابات: بالتبؤ بالفشل فيتبع أساسا من ان لهم مسؤولية كبيرة في تدقيق القوائم المالية لتلك المؤسسات الاقتصادية. (الشريف و اخرون، 2012، صفحة 7)

الفرع الثالث: طرق وأساليب التبؤ المالي

يوجد عدة طرق للتبؤ المالي بعضها يعتمد على النماذج الكمية وبعضها الآخر يعتمد على النماذج النوعية، وفيما يلي أهم هذه النماذج.

1- النماذج الكمية:

تهتم النماذج الكمية للتبؤ المالي بالمعلومات التي يمكن قياسها كميا خلال عدد من الفترات وإيجاد العلاقة بين المتغيرات المختلفة ويمكن تقسيم النماذج الكمية إلى:

السلسلة الزمنية:

ويقصد بالسلسلة الزمنية بأنها مجموعة من القيم (المشاهدات) التي تأخذ ظاهرة معينة في فترات زمنية غالباً ماتكون متساوية ومتتالية، والعلاقة الدالية التي تأخذ شكل السلسلة الزمنية عادة ما تتضمن متغيرين أحدهما يمثل الزمن (المتغير المستقل) والثاني يمثل الظاهر (المتغير التابع).

ويهدف هذا النوع من النماذج إلى معرفة التغيرات التي تطرأ على الظاهرة خلال سلسلة زمنية لإجراء التنبؤات لهذه الظاهرة، كما يستخدم هذا النموذج في التنبؤات قصيرة الأجل لكون أسلوب الحصول عليها بسيط وتناول الظاهرة بشكلها العام دون الخصوص في تفاصيل العوامل المؤثرة في تكوين الظاهرة، ويعتمد النموذج على تجميع البيانات التاريخية خلال سلسلة زمنية معينة بهدف التنبؤ بالفترة المقبلة.

2- تحليل الانحدار:

ويعرف بأنه تحليل العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة، ويتميز بأنه يتسع ليشمل كافة المتغيرات المؤثرة في الظاهرة المدروسة.

ويعتبر من أكثر الأساليب التنبؤية وأفضلها خاصة عند استخدام التنبؤات طويلة الأجل.

3- تحليل التعادل:

يعتبر تحليل التعادل أحد الأدوات التحليلية التي تستخدمها الإدارة في فهم واستيعاب العلاقة بين التكلفة والحجم والربح نتيجة تفاعلها على مقدار الأرباح المحققة.

4- المؤشرات المالية:

تعتبر هذه الطريقة من أكثر الطرق شيوعاً، لأنها توفر مؤشرات مالية يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المؤسسات وتقييم كفاءة الإدارة، إضافة إلى إنها من المؤشرات الهامة التي يستخدمها المحللون الماليون في مجال التنبؤ بحالات الفشل المالي للمؤسسات، وتقوم هذه الطريقة على أساس أن ما حصل في الماضي يحدث في المستقبل على أنه يمكن الحذف منه أو بالإضافة إليه.

2- النماذج النوعية:

ويعتمد هذا النوع من النماذج على آراء المتخصصين وذوي الخبرة من متلذذى القرارات واستفادة آرائهم في التنبؤ بالأحداث والقيم والعمليات المستقبلية استنادا إلى تلك الخبرات. وعادة ما يتم اللجوء إلى مثل هذه النماذج عند تعذر الحصول على بيانات تاريخية أو عدم الثقة بالبيانات التاريخية الموجودة فعلا.

ويمكن القول انه على الرغم من أهمية النماذج النوعية في الحياة العملية لأغراض التنبؤ، إلا أن معظم الدراسات الحديثة التي تحظى باهتمام عديد كبير من الباحثين والنقاد والدارسين تعتمد على النماذج الكمية والأساليب الرياضية والإحصائية الحديثة، حيث أنها كانت أكثر تفسيرا في فهم واستيعاب الظواهر وأكثر مصداقية ودقة في عمليات التنبؤ، إلا أن هذه النماذج تتوقف صحة نتائجها بدرجة أساسية على القدرة على فهم واستيعاب الظاهرة وعلى صحة البيانات وشفافيتها وعلى دقة وصحة اختيار وتحديد النموذج الرياضي الإحصائي المستخدم في عملية التنبؤ. (محمد يوسف، 2006، الصفحات 70-71)

المطلب الثالث: عرض النماذج (آليات) التي باستطاعتها التنبؤ بالفشل المالي

بدأت منذ ثلاثينيات القرن الماضي عديد الجهد من أجل بناء نماذج للتبؤ بالفشل المالي لكن الانطلاقية الحقيقة كانت في السبعينيات، صنفت نماذج التنبؤ بالفشل المالي حسب نوعية المعلومات الأولية المستعملة في عملية التنبؤ، ضمن مدخلين أولاً النماذج المعتمدة على دراسة الأداء السابق للشركة للحكم على استمراريتها، بواسطة المعلومة المحاسبية التقنية (القواعد المالية) من رواد هذا المدخل ألتمن (1966) Altman وبيفر (1966) Beaver، ثانياً النماذج المعتمدة على الأداء المستقبلي في السوق، انطلاقاً من فرضية الأساسية مفادها أن القيمة السوقية تحتوي كل المعلومات الملائمة لحاملي رأس المال لحساب خطر التوقف عن الدفع، كان أول باحث يبني هذه الطريقة ميرتون (1974) Merton، وبعده قروسيبي Brokman (2002)، وبروكمان (2003) Grosbie.

كما يوجد تصنيف آخر حسب طبيعة المؤشرات أو المتغيرات المستعملة في التنبؤ بالفشل المالي وتفسيره، حيث اعتمدت أغلب الدراسات التقليدية على المتغيرات المالية ومع التطور الحاصل في بيئة الأعمال وظهور المحاسبة الاجتماعية والبيئة تم دمج متغيرات غير مالية أو النوعية للتبؤ الدقيق باحتمال الفشل المالي ، بهذا الخصوص توصل حساري (2006) باستقراء 208 دراسة مابين 1966 و 2004 أن 79% من الدراسات تعتمد على النسب المالية نظراً لسهولة تقدير و التعامل معها، 15% تستخدم نسب غير مالية، و 6% من الدراسات تجمع بين النسب ذات الطبيعة المالية وغير مالية معا.

فيما يلي عرض بعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي للشركات وفق معيار طريقة معالجة البيانات والتي تنقسم لنماذج معلمية ولا معلمية:

الفرع الأول:

1- النماذج المعلمية: هي نماذج بسيطة تستعمل أساليب إحصائية تقليدية.

*نموذج بيفر (Beaver 1966)

تكونت العينة التي اعتمد عليها من 79 زوج من الشركات الناجحة والفاشلة (شركة أفلست أو أنها تأخرت في تسديد التزاماتها البنكية أو عوائد أسهمها) للفترة (1954-1964)، التي تراوح مبلغ إجمالي أصولها ما بين 0.6 مليون و45 مليون، حيث هدفت الدراسة بالإضافة للتتبؤ بالفشل المالي لإيجاد العلاقة بين حجم الأصول والصناعة واحتمال الفشل المالي، كانت نسبة التدفق النقدي إلى مجموع الديون الأولى في ترتيب النسب حسب الأهمية لتفسير والتتبؤ بالفشل المالي، والتصنيف الجيد لشركات العينة، بلغت نسبة التتبؤ بالفشل المالي 87% قبل سنة من حدوثه.

ومن أهم النتائج التي يمكن أن نستخلصها من دراسة بيفر أن:

*بناء النموذج يعتمد على الخطوات الآتية¹:

- يتم تقسيم المؤسسات بشكل عشوائي إلى مجموعتين تختلط فيما بينهما المؤسسات الفاشلة وغير الفاشلة.
- يتم احتساب كل نسبة من النسب المالية التي سيتم اختبارها بالنسبة للمؤسسات في كل مجموعة من المجموعتين.
- يتم ترتيب قيم النسب التي تم احتسابها تصاعدياً لاختيار القيمة التي تمثل النقطة الفاصلة بين المؤسسات الفاشلة وغير الفاشلة.

*النسب التي يمكن استخدامها أكثر من غيرها في التتبؤ بتعثر المؤسسة هي:

- التدفق النقدي / إجمالي الديون
- صافي الدخل / مجموع الأصول
- إجمالي الديون / إجمالي الأصول
- الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

* كلما تم احتساب النسبة في سنة أقرب إلى سنة الفشل كلما كان التنبؤ أصدق و أكثر دقة . (حمزة محمود، 2000، صفحة 293)

* نموذج التمان: يعد عمل التمان لسنة 1968م من أول وأهم الأعمال التي حاولت تجاوز الطريقة التقليدية في التحليل، والتي إستخدمها السابقون في التنبؤ بفشل الشركات.

استخدم التمان في بناء هذا النموذج أسلوب إحصائي أكثر تعقيداً من الأسلوب القديم سمي أسلوب التحليل التمييزي حيث تمكّن هدا الأسلوب من استنتاج علاقة خطية بين مجموعة من المتغيرات التي تعدّ الأفضل في التمييز بين الشركات الفاشلة وغير الفاشلة.

استخدم التمان عينة مكونة من 66 شركة صناعية قسمت إلى 33 شركة فاشلة و33 شركة غير فاشلة مماثلة لها بالصناعة وحجم الموجودات، واختبر التمان في هذه العينة 22 نسبة مالية استخرجت من القوائم المالية للمنشآت في السنة الأولى قبل الفشل والإفلاس باستخدام التحليل التمييزي الخطى المتعدد المتغيرات لبناء دالة (Z scor) وتوصلت الدراسة إلى أن خمس نسب لها القدرة على التنبؤ بوقوع خطر التعثر، وبالتالي بناء نموذج تنبؤي مكون في صورة رياضية من: (altman, 1968, pp. 594-595)

$$Z = 0.012R_1 + 0.014R_2 + 0.033R_3 + 0.006R_4 + 0.999R_5$$

حيث:

R1: رأس المال العامل / مجموع الأصول.

R2: الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول.

R3: الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول.

R4: القيمة السوقية لحقوق المساهمين / القيمة الدفترية لمجموع الالتزامات.

R5: المبيعات / مجموع الأصول. (حمزة محمود، 2000، صفحة 301)

حدد الباحث قيمة حدية دنيا تقدر ب $Z=1.81$ ، حيث إذا كانت قيمة Z أكبر من 2.99 فإن المؤسسة في وضعية جيدة وبعيدة كل البعد عن احتمال الفشل، بينما إذا كانت قيمة Z أقل من 1.81 فإن المؤسسة في وضعية سيئة واحتمال الفشل كبير ، أما إذا كانت قيمة Z ضمن الفئة الثالثة أي أقل من 2.99 و أكبر من 1.81 فإن التنبؤ بوضعية هذه المؤسسة صعب ويطلب دراسة تفصيلية حول المؤسسة وأوضاعها . (شنوف، 2011، الصفحة 243)

إن المأخذ الأساسي على نموذج Z-score هو اعتماده على القيمة السوقية لأسهم المؤسسات؛ مما يعني عدم إمكانية تطبيقه على المؤسسات التي لم يتم تداول أسهمها في سوق رأس المال والتي لا تتوفر لأنسهامها أسعار سوقية ، ولتلافي ذلك قام ألتمان في دراسة لتطوير النموذج حيث استبدل المتغير الرابع X_4 والذي يمثل نسبة القيمة السوقية لأسهم رأس المال إلى إجمالي الخصوم بمتغير جديد يقيس نسبة حقوق الملك إلى إجمالي الخصوم ونتج عن ذلك احتساب أوزان جديدة للنسب المالية المستخدمة في نموذج Z score وتعرض المعادلة التالية متغيرات النموذج الجديد.

$$z.\text{score}(1) = 0.717X_1 + 0.874X_2 + 3.107X_3 + 0.42X_4 + 0.998X_5$$

حيث: X_1 : نسبة رأس المال العامل / إجمالي الأصول

X_2 : نسبة الأرباح المحتجزة / إجمالي الأصول

X_3 : نسبة الدخل قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول

X_4 : نسبة حقوق الملكية / إجمالي الأصول

X_5 : نسبة المبيعات / إجمالي الأصول

فإذا كانت النقطة Z أقل من 1.23 فإن احتمالية إفلاسها كبير (منطقة الفشل)، أما إذا كانت النقطة Z أكبر من 2.90 فهذا يعني عدم إحتمالية الإفلاس بدرجة كبيرة، أما إذا كانت النقطة Z ما بين 1.23 و 2.90 فإن حالة المؤسسة تكون غير واضحة ويصعب الحكم على المؤسسة بالإفلاس من عدمه .

كما قام ألتمان وأخرون سنة 1995 بعمل تعديل للنموذج ،حيث لا يتضمن المتغير X_5 (نسبة المبيعات / إجمالي الأصول) وكان هذا التعديل يهدف إلى تقليل الأثر المحتمل للصناعة على النموذج، والذي من الممكن أن يؤثر على النموذج عند تضمينه متغيرا حساسا مثل معدل دوران الأصول، كذلك استخدام نسبة حقوق الملكية على إجمالي الخصوم في هذا النموذج.

والنموذج الجديد يمكن تقديره كما يلي:

$$z.\text{score}(2) = 3.25 + 6.56 \times X_1 + 3.26 \times X_2 + 6.72 \times X_3 + 1.04 \times X_4$$

حيث:

X_1 : نسبة رأس المال العامل / إجمالي الأصول.

X_2 : نسبة الأرباح المحتجزة / إجمالي الأصول.

X3: نسبة الربح قبل الفوائد والضريبة / إجمالي الخصوم.

X4: نسبة حقوق الملكية / إجمالي الخصوم. (شوف، 2011، صفحة 248)

* نموذج ديكان (1972) : جمع الباحث بين إيجابيات نموذجين السابقين حيث استعمل منهج بيفر لترتيب قوة النسب المالية، وقام بمقارنتها بمتوسط القيم المالية انطلاقاً من 14 نسبة التي اختارها ألمان لبناء دالة تميزية ذات دقة ترتيب عالية ، انطلاقاً من عينة ل 64 مؤسسة مقسمة ما بين الناجحة والفاشلة زواجها بتوظيف معيار حجم الأصول، وسنة صدور القائمة المالية، قاربت الدقة التنبؤية للنموذج 79% عندما يتم تطبيقها على العينة أربع سنوات قبل الفشل و 83% قبل خمس سنوات و 97% قبل سنة واحدة. (محمد، 2006، صفحة 374)

* نموذج أولسون (1980) : لخص الباحث لثلاث معدلات خاصة بسنة اكتشاف الفشل المالي منها الخاصة بالسنة الأولى والثانية كل على حدة ومعادلة خاصة بالسنة الأولى والثانية معاً .
(بوضياف، 2016، صفحة 272)

الفرع الثاني: النماذج اللامعلمية :

وهي النماذج التي تعتمد على الذكاء الإصطناعي الذي يسمح بدمج متغيرات نوعية كان يصعب ترجمتها في النماذج الإحصائية ، نذكر منها :

1 : نماذج التحليل الشبكي العصبي (ANN) : أهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي المستوحاة من العلوم البيولوجية تعتمد على هيكلة شبيهة لبنية عصبون الجهاز العصبي للإنسان ، تعتمد على طبقة للمدخلات تحتوي المتغيرات الإسمية، ثم طبقة تتضمن العقد غير ملاحظة ، وأخيراً طبقة للمخرجات التي تجيب على أسئلة المتباين.

حسب شارمروف (2000) Sharchmerove تمتاز هذه النماذج بالتحليل السريع للمتغيرات المعقدة والكثيرة التكرار، كمانها طريقة فعالة في حالة نقص المعلومات وعدم اكتمالها مقارنة مع النماذج المعلمية والإحصائية.

2 : نماذج التصنيف الشجري اللوغاريتمي (RPA): تطرح نتائجها بواسطة بيانات ومعالم المستعملين في شكل شجرة أو تصنيف هرمي بواسطة سلسلة من الشروط المنطقية (عقد شجرية)، من أشهرها نموذج فريديمان و الآخرون (1985) الذي طبق على 58 شركة فاشلة و 142 شركة ناجحة ،

حيث توصلت إلى أداء الجيد لهذه النماذج مقارنة مع النماذج التحليل التمايزى المتعدد من حيث هدف التقليل الحد أدنى لتكلفة خطأ التصنيف .

3: نماذج تحليل المجموعات الخام (RSA): تكشف المجموعات الفرعية للخصائص المالية ويضعها في علاقة مع خطر الفشل المالي ، أهم نموذج ضمن هذه المجموعة ديمسترا و الآخرون (1999) حيث بلغت دقة تصنيف بـ 71.9% سنة قبل وقوع الفشل، و 55% سنتين أو ثلاثة قبل حدوث الفشل، في حين توصل دقة تصنيف 60.5% عند استعمال التحليل المتعدد التمايزى سنة قبل وقوع الفشل، و 55.3% قبل سنتين و 57.9% سنة قبل وقوع الفشل. (بوضياف، 2016، صفحة 273)

إذن تقسم نماذج الفشل المالي للشركات حسب التقنيات المستعملة لمعالجة البيانات إلى نماذج معلمية تعتمد على الطرق الإحصائية التقليدية ، ونماذج لا معلمية تستعمل طرق الذكاء والتعلم الآلي التي تتميز بدرجة كبيرة من الكفاءة والدقة نظراً لميزتها الفريدة .

الفرع الثالث: حصر إيجابيات وسلبيات أهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

حتى وإن تعددت وتنوعت نماذج التنبؤ بالفشل المالي ، إلا أنها تميز عن بعضها البعض بواسطة القدرة على التنبؤ بالفشل المالي قبل حدوثه ، والجدول التالي يبين سلبيات وإيجابيات لأهم هذه النماذج .

الجدول رقم 1/1: يوضح سلبيات وإيجابيات لأهم النماذج:

النماذج	الإيجابيات	السلبيات
بيفر	<ul style="list-style-type: none"> - يتسم بقوة تنبؤية جعلته قادر على التنبؤ بالفشل قبل وقوعه بخمس سنوات - يقوم على أساس مقارنة قيم المتوسطات لهذه النسب كل على حدة 	<ul style="list-style-type: none"> _ الإعتماد على قدرة المحل المالي _ لا يتم بالاعتماد على نتائج هذه النسب بشكل منفرد وإنما يجب أن تدرس معا _ يقوم على تحليل نتائج الفشل دون البحث عن الأسباب

<ul style="list-style-type: none"> _ كان قبل التعديل يعتمد في حسابه على القيم السوقية لأسهم المؤسسات وهذا عدم إمكانية تطبيقه على المؤسسات التي لا يتم تداول أسهمها في السوق _ ينتج عن تطبيق التحليل التميزي والتي تمثل معادلة الخطى علامة خطية 	<ul style="list-style-type: none"> _ إستخدام أسلوب التحليل التميزي متعدد المتغيرات _ مبني في أساس التغيرات المالية _ إعتماده على 5 نسب مالية _ تصنيف الشركات محل البحث إلى ثلاثة فئات _ القيام بالعديد من التعديلات على النموذج _ مواكبته لاقتصاديات العالم المعاصرة و مراحل تطوره _ سهولة تطبيقه 	التمان
<ul style="list-style-type: none"> _ يرتكز على المؤشرات النوعية أو الوصفية - أكثر من المؤشرات الكمية 	<ul style="list-style-type: none"> _ يجمع بين أسلوب التحليل المالي وأسلوب تحليل المخاطر 	أرجنتي
<ul style="list-style-type: none"> _ استناده بالأساس إلى نموذج الثمان. 	<ul style="list-style-type: none"> _ يعتبر نموذج أكثر حداثة 	شيرتا

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماداً على (انتصار، 2016، صفحة 114)

المبحث الثاني: عرض أهم الدراسات التي تناولت موضوع التتبؤ بالفشل المالي

سيتم عرض أهم الدراسات باللغة العربية والأجنبية التي تناولت هذا الموضوع واهم الإجراءات المتبعة بالإضافة إلى أوجه الاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية.

المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة :

سيتم عرض اهم الدراسات باللغة العربية والأجنبية التي تناولت هذا الموضوع.

أولاً: الدراسات السابقة باللغة العربية

*الدراسة الأولى : انتصار سليماني: التتبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية/2016.

هدفت الدراسة التي تبيان خطر حدوث التعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية وأثاره على الاقتصاد الوطني والمجتمع ، والتي جعلت من المؤسسات تسجل اختلالات متكررة أدت إلى حدوث تغيرات قادتها إلى إفلاس محتم واستعملت أدوات الدراسة ، التحليل التمييز لفيشر على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإستعملت أسلوب التحليل اللوجيسي وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية

1- يتم الاعتماد على أفضل النسب المالية لبناء النسب المالية لبناء النماذج التمييزية .

2- استعمال الطرق التقليدية في التقييم المبنية على النسب المالية غير مجده في الوقت الحالي .

3- اختلاف الآراء حول أسباب حدوث التعثر المالي غير أن اغلبها يتفق حول وجود أسباب تstem من أخطاء داخل المؤسسة .

الدراسة الثانية : التبؤ بتعثر الشركات باستخدام النموذج التمان على الشركات الصناعية المدرجة في سوق بورصة عمان 2017 .

اعدت من قبل هاشم احمد محمد علي الرفاعي هدفت الدراسة الى معرفة فيما اذا كان نموذج التمان لديه قدرة عل التنبؤ بالتعثر قبل حدوث التعثر بستين على الاقل وتمثلت عينة الدراسة بـ 61 شركة صناعية مدرجة في بورصة عمان ، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

وقد اظهرت نتائج الدراسة ان لنموذج التمان 1968 القدرة على التنبؤ بتغير الشركات خلال ستين قبل حدوث التعثر في الشركات الصناعية .

الدراسة الثالثة: بوضياف صفاء: دور المعلومة المالية في تقييم الاداء المالي والتتبؤ بالفشل المالي دراسة تطبيقية في قطاع الحليب ومشقاته (2017-2018).

سعت هذه الدراسة الى معالجة الاشكالية التي تمحور حول مدى مساهمة المعلومة المالية المتوافرة بالكشف عن المالية في التفسير والتتبؤ بالفشل المالي في قطاع الحليب ومشقاته والتمييز بين الشركات الفاشلة والناجحة وادوات الدراسة المستخدمة في التحليل والتمييز والانحدار اللوجيسي

نتائج الدراسة ومن اهم النتائج المتوصى اليها في الدراسة هي:

1- ان المعلومة المالية لها د ورها مجيد في تقييم الاداء المالي على مستوى مؤسسات قطاع الحليب ومشقاته .

2- للمعلومة المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسات بواسطة مؤشرات تعتبر كمدخلات اساسية لنماذج التتبؤ بالفشل المالي بهدف تجنب اثاره وتكليفها الجسيمة .

الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية :

* دراسة Edward I. Althman 1968

FINANCIAL RATIOS, DISCRIMINANT ANALYSIS AND THE)

, Finance PREDICTION OF CORPORATE BANKRUPTCY) , The Journal of Finance, Vol. 23

No. 4 (Sep., 1968), pp. 589–609 Published by: Blackwell Publishing for the American finance association.

هدفت الدراسة إلى مدى إمكانية التنبؤ بالتعثر المالي للشركات وهذا من خلال دراسة وتحليل النسب والمؤشرات المالية لمجموعة الشركات ، حيث أجريت الدراسة على عينة تتكون من 33 شركة فاشلة و 33 شركة ناجحة خلال الفترة الممتدة من سنة 1946 إلى سنة 1956 وذلك باستخدام 22 نسبة مالية مستخرجة من القوائم المالية لهذه الشركات ، وتم هذا باستخدام أسلوب التحليل التمييزي متعدد المتغيرات لبناء نموذج .Z score

استخدم الباحث في هذه الدراسة أسلوباً جديداً وهو أسلوب التحليل التمييزي متعدد المتغيرات، حيث توصل الباحث لبناء نموذج للتعثر المالي.

* دراسة: Li-jen Ko. Edward j. Blocher K.P.paul lin 1992 بعنوان:

(Prediction of Corporate Financial Distress: An Application of the Composite Rule Induction System), The International Journal of Digital Accounting Research Vol. 1, No. 1, pp. 69–85

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية التنبؤ المبكر لفشل الشركات، باعتباره استغاثة مالية تجنب الواقع في الأزمات المالية، التي أصبحت تهدد الكثير من الشركات الاقتصادية، كنتيجة لذلك تم ايجاد طريقة لتحديد ضيق الشركات المالية في أقرب وقت ممكن ، لأنها مسألة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمستثمرين والدائنين والمرجعيين وغيرهم من أصحاب المصلحة، وتمثل هذه الطريقة في نظام (CRIS) للمستثمرين والدائنين والمرجعيين وغيرها من أصحاب المصلحة، وتمثل هذه الطريقة في نظام (Liang 1992) وتطبيقها على 19 شركة مالية في تايوان لاستخلاص قواعد التنبؤ، بالإضافة إلى اجراء مقارنة تجريبية لداء هذا النظام مع أنظمة أخرى (الحوسبة العصبية والنموذج اللوغاريتمي)، فتوصل في الأخير إلى أن نظام CRIS Liang 1992 هو أكثر نجاعة للتنبؤ من خلال الميزة الجيدة لقواعد التي بني عليها وأسهل لفهم والتفسير لحالات الإفلاس .

المطلب الثاني: مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

بعد التدقيق والتحليل في الدراسات السابقة والتي شملت العديد من الشركات في أماكن مختلفة، والتي مست معظم القطاعات المالية والعقارية وغيرها باستخدام العديد من الأساليب الإحصائية والرياضية والمناهج العلمية المتعددة خلال فترات زمنية مختلفة وبالتالي تميز دراستنا عن هذه الدراسات بما يلي:

1. من حيث بيئة الدراسة: أجريت أغلب الدراسات السابقة على مؤسسات أمريكية وأخرى تايلندية، إضافة إلى أن بعض الدراسات أجريت في بعض الدول العربية على مجموعة من المؤسسات الأردنية والكويتية، في حين تم تنفيذ الدراسة الحالية على مستوى مؤسسة سونلغاز الإنتاجية في بيئة جزائرية خصت مؤسسة ناشطة بولاية أدرار؛
2. من حيث منهجية البحث: حاولنا الإقتصار على نموذج التمان فقط، في حين تعتمد الدراسات السابقة على مجموعة من النماذج في الوقت نفسه، لانه ينطبق على معطيات المؤسسة.
3. من حيث الأفق: تلقي الدراسة الحالية الضوء على اليات التبؤ بالفشل المالي قبل حدوثه، لفت انتباه أصحاب القرار في المؤسسات محل الدراسة إلى ضرورة توفير بيئة ملائمة لاتخاذ القرارات الصائبة في الوقت المناسب من خلال الاعتماد على نماذج التبؤ بالفشل المالي.

خلاصة:

من خلال ما سبق يتضح أن مصطلح الفشل المالي يعتبر مصطلحاً واسعاً اختلف الباحثون في توظيفه في موقع مختلفة تسمح لهم بالتعبير عن إختلال أو إضطراب حادث في مؤسسة ما في فترة معينة، ومهما إختلفت التعاريف المقدمة لتوضيح فكرة الفشل المالي فكلها تصب في قالب واحد ألا وهو خطر الوجود في الإفلاس، ومهما إختلفت أسباب حدوث الفشل المالي فالكل يتفق على أن الفشل المالي مشكلة من الضروري تجنبها مبكراً من أجل تصحيح الأخطاء لتقادي الإنهايار التام للمؤسسة.

على ضوء الإطار النظري للدراسة تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم الفشل المالي، أنواعه، أسبابه مرافقه بالإضافة إلى أهمية التتبؤ بالفشل المالي كما تناولنا أهم النماذج التي ياستطاعتتها التتبؤ بالفشل ، و أساليب وطرق التتبؤ المالي ، وفي المبحث الثاني تناولنا أهم الدراسات السابقة التي تصب في إطار واحد مع دراستنا، وذكر ما تميزت به دراستنا عن الدراسات السابقة.

الفصل الثاني

**استخدام نموذج التمان
للتنبؤ بالفشل المالي على
مستوى مؤسسة سونلغاز
الانتاجية ادرار**

تمهيد:

بهدف إسقاط الدراسة النظرية التي تم التطرق لها في الفصل السابق على أرض الواقع تم اختيار مؤسسة سونلغاز الإنتاجية بولاية ادرار ، وسيتم التعرف على المؤسسة وهيكلها التنظيمي ومن ثم دراسة وضعيتها المالية وذلك اعتمادا على الوثائق المقدمة لنا خلال فترة الترخيص ، والتي تغطي الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى غاية 2018 ، وسيتم تحليل وضعية المؤسسة من خلال المؤشرات والنسب المالية، كما سيتم اختبار استمراريتها بتطبيق نموذج أثمان المعدل على اعتبار أن المؤسسة غير مدرجة في السوق المالي.

وسيتم تقسيم هذا الفصل إلى مباحثين كما يلي :

المبحث الأول : التعريف بمؤسسة سونلغاز الإنتاجية

المبحث الثاني : تقييم الوضعية المالية لمؤسسة سونلغاز واختبار استمراريتها.

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة سونلغاز

سوف نقوم في هذا المبحث بالتعريف بمجمع سونلغاز بمختلف فروعها وتقديم تعريف لفرع الإنتاج وأهدافها والهيكل التنظيمي ومختلف المصالح المتواجدة بها.

المطلب الأول: تعريف عام لمؤسسة سونلغاز

أولا. تعريف مؤسسة سونلغاز

تصنف مؤسسة سونلغاز بالجزائر ضمن القطاع الاقتصادي الإنتاجي؛ وهي في المرتبة الثانية بعد مؤسسة سونطراك من حيث البنية التحتية والوزن الاقتصادي حيث تقوم بعملية الإنتاج والتمويل بالطاقة الكهربائية في الجزائر، فهي تعتبر الوحيدة في هذا المجال منذ نشأتها.².

ثانيا. أهداف مؤسسة سونلغاز

إن الأهداف الأساسية لمؤسسة سونلغاز هي:

- ✓ الإنتاج والمتمثلة في الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء (SPE)؛
- ✓ التسيير والمتمثلة في الشركة الجزائرية لتسيير شبكة الكهرباء والغاز (GRTE-GRTG)؛
- ✓ النقل والتوزيع للكهرباء والغاز والمتمثلة في الشركة الجزائرية للتوزيع الكهرباء والغاز (SDO)، كذلك نقل وتوزيع الغاز بالتقنية، كما أن محطاتها الجديدة أكسبتها إمكانية تدخلها في قطاعات أخرى للنشاطات تمثل منفعة من أجل المؤسسة لاسيما في مجال تجارة الكهرباء والغاز نحو الخارج.

ثالثاً. مهام شركة سونلغاز:

- تأمين، إنتاج، نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية التي تعد منتجًا غير قابلًا للتخزين، حيث يتم إنتاجها مباشرة من محطات الإنتاج؛

- نقل وتوزيع الغاز الطبيعي الذي ينتج من طرف سونطراك، بحيث تقوم مؤسسة سونلغاز بشرائه وإعادة تسويقه مع المحافظة على شروط الجودة.

المطلب الثاني: تعريف شركة إنتاج الكهرباء

سنقوم في هذا المطلب بتقديم تعريف لشركة إنتاج الكهرباء، وعرض الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة سونلغاز الإنتاجية وشرح مختلف فروعه.

أولاً. تعريف شركة إنتاج الكهرباء

تعتبر من بين فروع مهن القاعدة لمجمع سونلغاز، مهمتها هي إنتاج الكهرباء من مصادر حرارية ومائية مع إمكانية الالتزام بحماية وأمان البيئة، كما أنها تختص في التجارة بالكهرباء المنتجة.

تأسست شركة إنتاج الكهرباء في جانفي 2004 تحت مسمى الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء (سونلغاز) بقدرة إنتاجية يقدر استيعابها بـ $9234,35 \text{ MW}$ وهي في طور الزيادة.

ت تكون الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء من أربعة أنواع مختلفة للطاقة حسب الدرجات، مقسمة

كما يلي:

✓ تربين الغاز بطاقة إنتاجية تقدر بـ $6514,38 \text{ MW}$ (Turbine à Gaz)؛

✓ تربين البخار بطاقة إنتاجية تقدر بـ 2487 MW (Turbine à Vapeur)؛

✓ هيدروليكي بطاقة إنتاجية تقدر بـ $227,57 \text{ MW}$ (Turbine à Hydraulique)؛

✓ ديزل بطاقة إنتاجية تقدر بـ $5,40 \text{ MW}$ (Diesel).

تقديم الوحدة الإنتاجية لولاية أدرار

تعتبر محطة توليد الكهرباء بأدرار جزء من الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء والغاز، تأسست سنة 1982 بمحركات ديزل ذات تكنولوجية يابانية من نوع fuji حيث كل محرك ينتج 1,8 ميجاواط ثم أضيف محركين من نفس النوع سنة 1984 نظراً لازدياد حاجة الولاية من الطاقة. وفي سنة 1988 جهزت المحطة بمحركين آخرين سعة كل منها 15 ميجاواط، وفي سنة 1992 انطلق مشروع انجاز محطة كهربائية بجميع ملحقاتها وتمثل في محركات توربينية وهي ايطالية التركيب تشغيل بالغاز الطبيعي الآتي من محطة سبع وتصل سعة كل محرك إلى 25 ميجاواط بحيث مجموع إنتاج المحطة يصل إلى 100 ميجاواط، وفي يوم 29 جوان 1995 تم ربط المحطة بشبكتين لتوتر العالي بين ادرار وعين صالح. كانت تابعة للشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء بتيارت.

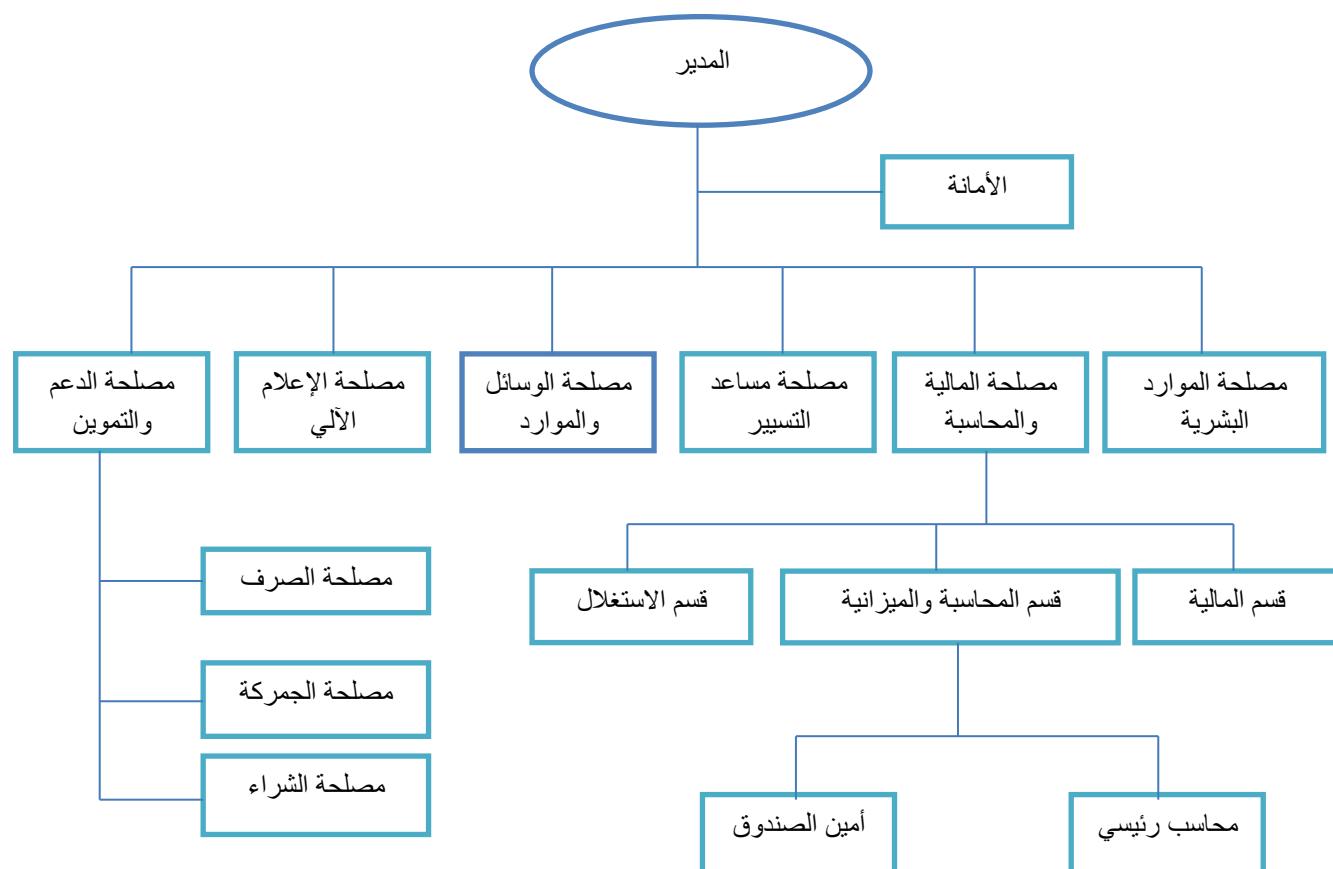
تحولت شركة إنتاج الكهرباء بأدرار في جانفي 2014 إلى وحدة تابعة لقطب وسط وهي وحدة لإنتاج الطاقة الكهربائية على مستوى ولاية أدرار مركبة من أربعة مراكز: (أدرار، تيميمون، زاوية كندة، كبرتين) وإنما إنتاجها الإجمالي هو: MW 419، وقد انضمت حديثاً وحدة جديدة للإنتاج هي محطة عين صالح خلال السادساني الثاني من سنة 2015.

مركز أدرار يتكون من 11 مجمع: وهي تقع في المنطقة الصناعية

- 04 آلات إنتاجية لإنتاج الكهرباء تعرف باسم NUVOPIGNOE بقدرة تستوعب MW 25 الواحد (للالة الواحدة):
- 03 آلات إنتاجية لإنتاج الكهرباء تعرف باسم ASSASTALL بقدرة تستوعب MW 25 الواحد:
- 02 آلات إنتاجية لإنتاج الكهرباء تعرف باسم Johnne Brwon بقدرة MW 12 الواحد؛
- 02 آلات إنتاجية لإنتاج الكهرباء تعرف باسم PWPS بقدرة MW 17 الواحد.
- (1) مركز تيميمون يتكون من:
- 02 آلات إنتاجية لإنتاج الكهرباء تعرف باسم PWPS بقدرة تستوعب MW 17 الواحد.
- (2) مركز زاوية كندة يتكون من 08 آلات:
- 04 آلات إنتاجية لإنتاج الكهرباء تعرف باسم PWPS بقدرة MW 17 الواحد؛
- 04 آلات إنتاجية لإنتاج الكهرباء تعرف باسم GE بقدرة MW 17 الواحد.
- (3) مركز كبرتن Kaberten يتكون من 02 أفواج:
- 02 آلات إنتاجية لإنتاج الكهرباء تعرف باسم PWPS بقدرة MW 17 الواحد.

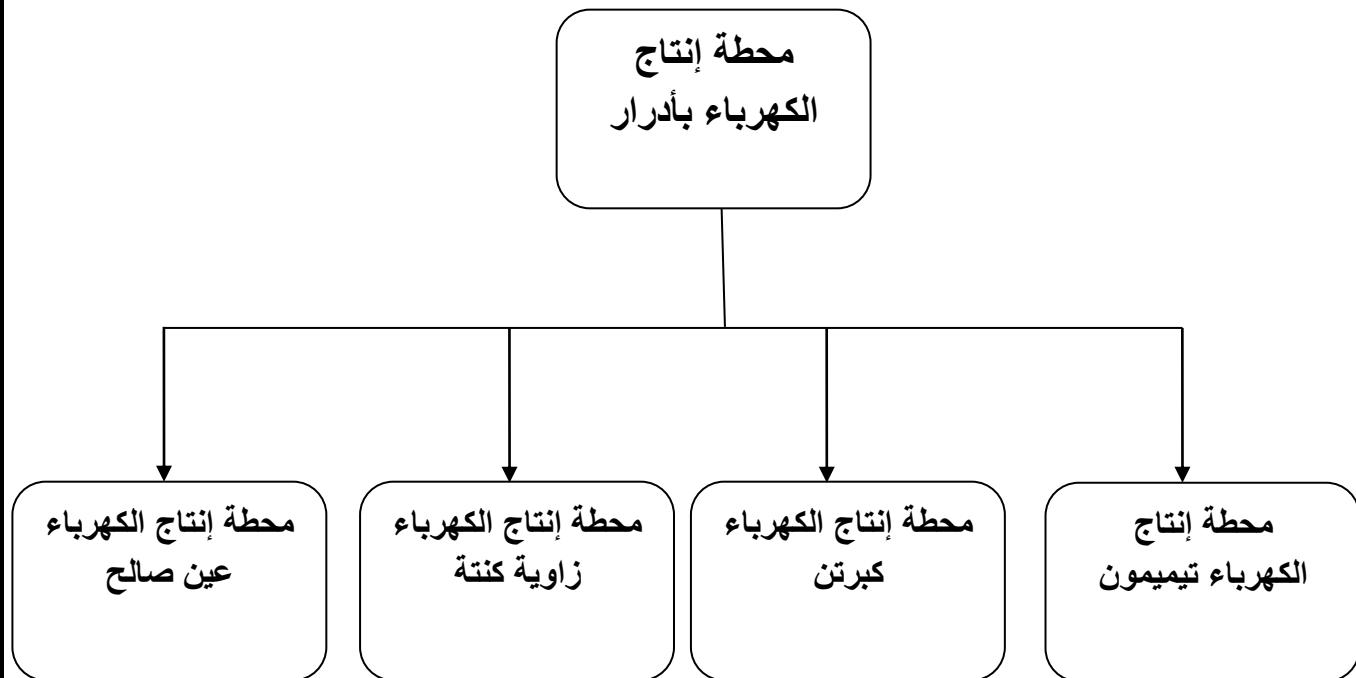
ثانياً. الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية لإنتاج الكهرباء - بأدرار - ومهام كل مصلحة
 تتكون الشركة الوطنية لإنتاج الكهرباء - بأدرار من عدة مصالح وكل مصلحة تنقسم إلى أقسام وذلك حسب الشكل أدناه:

الشكل 2/2: الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية لإنتاج الكهرباء - بأدرار -



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على وثائق المؤسسة

الشكل رقم 3/2: محطات إنتاج الكهرباء التابعة للوحدة



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على وثائق المؤسسة

ثالثاً. شرح الهيكل التنظيمي:

- (1) **مصلحة التموين:** هي الوحيدة المكلفة بعملية الشراء والتمويل داخل الشركة.
- (2) **مصلحة مساعد التسيير:** تكلف بكل المهام الخاصة بالمدير بحيث تقوم ببرمجة لقاءات واجتماعات المدير وتعمل مخطط التسيير السنوي والمراقبة وإعطاء الإحصائيات المتعلقة بمستوى الإنتاج الحالية والمستقبلية.
- (3) **مصلحة الوسائل:** تتكلف بتسخير الوسائل والعتاد وجميع الممتلكات داخل الشركة (السيارات، الحافلات، الآلات....) كما تهتم بجميع تقلبات المستخدمين داخل وخارج الشركة.
- (4) **مصلحة الإعلام الآلي:** يتكلف بتسخير الشبكة المعلوماتية وتمثل مهامها في: تثبيت البرامج الخاصة بمؤسسة سونلغاز ومتابعة وصيانة جميع الوسائل والآلات المتعلقة بالإعلام الآلي.
- (5) **مصلحة الموارد البشرية:** تتتكلف بالعمال والمستخدمين وأجورهم ومصاريف الترخيص.
- (6) **مصلحة المالية والمحاسبة:** هي المصلحة الأكثر أهمية داخل الشركة حيث تتركز في موقع ذو أهمية كبيرة حيث يشترك مع جميع المصالح الأخرى، فيسهر على استعمال أفضل التقنيات لمتابعة النشاطات في المؤسسة ويقيد كل التسجيلات المحاسبية انتلافاً من التقدم التقدي للتحركات المالية وهذه المعلومات تسمح بتقدير إنجازات المؤسسة. كما ان قسم المحاسبة والمالية بشركة الإنتاج بأدرار يقوم بعدة مهام نذكر من بينها ما يلي: (عابد، 2020)

- ✓ تدقيق ومراقبة الحسابات؛
- ✓ تسجيل جميع العمليات المحاسبية والمالية التي تقوم بها الشركة؛
- ✓ التنسيق بين مختلف الأقسام؛
- ✓ ضمان مراقبة التسجيلات المحاسبية المتعلقة بالأجور والرواتب.

المطلب الثالث: أنظمة وبرامج الإعلام الآلي المطبقة في شركة إنتاج الكهرباء

تعتبر مؤسسة سونلغاز على الصعيد الوطني من الشركات ذات وزن من حيث الاقتصاد، حيث نجدها تتتوفر على كم هائل من الوسائل والعتاد والمستخدمين ما يكفل لها الريادة في المجال الذي تنشط فيه، وأوسط مثال هو نوعية البرامج التي تطبقها، فنجد ما يلي:

أولا. بالنسبة للمستخدمين: تطبق شركة سونلغاز نظام متطور يعرف باسم NOVA وهو برنامج يستخدم لمعالجة الأجور والرواتب ومعاشات المستخدمين.

ثانيا. بالنسبة للتمويلين: تعتمد كذلك شركة سونلغاز وبشكل حصرى على نظام فريد من نوعه يعرف باسم نظام المبادرة في التموين système d'engagement يستعمل في تسيير جميع العمليات المتعلقة بالشراء والطلبيات والاتفاقيات المبرمة بين الموردون أو الزبائن من جهة وبين شركة سونلغاز من جهة أخرى.

ثالثا. بالنسبة للوسائل والعتاد: في هذا المجال هناك نظام يعرف باسم العتاد ATTADE يسير من خلاله العتاد والممتلكات المتعلقة بالشركة.

وسننطرق تالياً إلى النظام المطبق في الجانب المحاسبي لشركة سونلغاز.

الشكل رقم 2/4: النظام المطبق في الجانب المحاسبي لشركة سونلغاز



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على وثائق المؤسسة

المبحث الثاني: تقييم الوضعية المالية لمؤسسة سونلغاز واختبار استمراريتها:

سيتم في هذا المبحث الوقوف على الحالة المالية لمؤسسة سونلغاز واختبار قدرتها على الاستمرار ،

وذلك من خلال الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية التي تعتبر أكثر تعبيراً عن الوضعية المالية الحقيقة للمؤسسة، ومن ثم تحليل وضعيتها، وفي الأخير سيتم تطبيق نموذج التمان المعدل على المؤسسة.

المطلب الأول: عرض الميزانيات المالية لمؤسسة سونلغاز وتحليلها

إن الميزانية المحاسبية لا تعكس الصورة الحقيقة للمؤسسة لذلك لابد من الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية التي تعبر عن الوضعية الحقيقة للمؤسسة.

الفرع الأول: إعداد الميزانية المالية

إن الميزانية المالية (ميزانية السيولة / استحقاق) تظهر الممتلكات الحقيقة للمؤسسة . وتقسام الميزانية المالية إلى جانبين كما يلي :

1-الأصول:

وهي تنقسم بدورها إلى أصول ثابتة وأخرى متداولة.

1-1 الأصول الثابتة:

وتضم كل الاستعمالات التي تزيد درجة سيولتها عن سنة، وتظهر بقيمة صافية من الاعتلات، وهي على العموم كل حسابات الاستثمارات باستثناء حساب المصارييف الإعدادية، وهذا نظراً لطبيعة هذه المصارييف، فهي أعباء وليس موجودات مادية أو معنوية، وعليه فهي لا تعبر عن قيمة حقيقة. وبإضافة إلى حسابات الاستثمارات المذكورة سابقاً، فإننا نضيف باقي الأصول التي لا تحول إلى سيولة إلا في مدة تزيد عن سنة كمدينو الاستثمار على المدى الطويل ومخزون الأمان.

2-1 الأصول المتداولة:

تضم هذه المجموعة ما تبقى من مجموع الاستعمالات، أي جميع عناصر الأصول التي تقل درجة سيولتها عن سنة كالبضائع وديون الزبائن والقيم الجاهزة لدى المؤسسة.

2- الخصوم:

وتتقسم بدورها إلى أموال دائمة وديون قصيرة الأجل.

2-1 لأموال الدائمة:

وتضم كل الموارد التي تتعدى درجة استحقاقها السنة، سواء كانت أموالاً خاصة كاحتياطيات والمخصصات ذات الطابع الاحتياطي، أو موارد أجنبية كالديون متوسطة وطويلة الأجل.

2-2 ديون قصيرة الأجل:

ويدرج تحت هذه المجموعة جميع الديون التي تقل درجة استحقاقها عن السنة كديون الموردين وديون الإستغلال وغيرها.

الفرع الثاني: تقديم الميزانية المالية وتحليلها:

سيتم عرض الميزانية المالية لمؤسسة سونلغاز الإنتاجية للفترة الممتدة من 2014 إلى غاية 2018 التي تم إنجازها اعتماداً على الميزانيات المحاسبية.

1-أصول مؤسسة سونلغاز الإنتاجية:

سيتم توضيح أصول المؤسسة في الفترة الممتدة ما بين 2014-2018 ضمن الجدول التالي:

الجدول رقم 2-2: أصول مؤسسة سونلغاز للفترة 2014-2018

البيان السنة	الأصول الثابتة	النسبة المئوية	الأصول المتداولة	النسبة المئوية	مجموع الأصول	النسبة المئوية
2014	أصول مادية 5419667052.04		المخزون 467995889.72		أصول ثابتة 16259001157.2	0
	أصول مالية 10839334105.1	6	مدينو وتوظيفات مشابهة 4126235150.08		أصول متداولة 9644151198.02	
			النقديات وما شابهه 839920158.22			
المجمو ع	أصول مادية 10014996697.7	4	المخزون 2177378146.56		أصول ثابتة 25923152355.2	37.28
2015	أصول مالية 1069869915.23		مدينو وتوظيفات مشابهة 2120622135.40		أصول متداولة 4310782627.26	7
			النقديات وما شابهه 12782345.30			

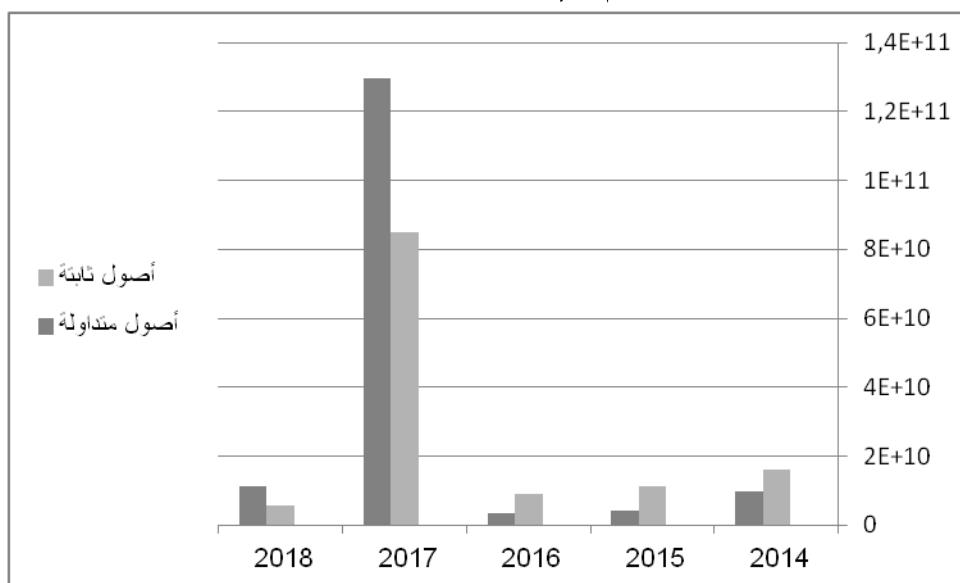
%100	15395652240.2 3	%28	4310782627.26	%72	11084869612.9 7	المجمو ع
	أصول ثابتة 9032578783.71 أصول متداولة 3325580723.34		المخزون 3132240123.32 مدينو وتوظيفات مشابهة 296970888.20 النقديات وما شابهه 193340600.02		أصول مادية 9032578783.71 أصول مالية 00	2016
100 %	12358159507.05	%26.91	3325580723.34	73.09 %	9032578783.71	المجمو ع
	أصول ثابتة 84937496798.1 0 أصول متداولة 129551131479.92		المخزون 30387686108.98 مدينو وتوظيفات مشابهة 64775565739.96 النقديات وما شابهه 34387879630.98		أصول مادية 84937496798.1 0 أصول مالية 00	2017
%100	214488628278.02		129551131479.9 2	39.60 %	84937496798.1 0	المجمو ع
	أصول ثابتة 5776294475.98 أصول متداولة 11162985512.25		المخزون 5581492756.12 مدينو وتوظيفات مشابهة 4690746378.07 النقديات وما شابهه 890746378.06		أصول مادية 5776294475.98 أصول مالية 00	2018

%100	16939279988.2 3	%65.90	11162985512.25	34.10 %	5776294475.98	المجمو ع
------	--------------------	--------	----------------	------------	---------------	-------------

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة (أنظر الملحق رقم 1 و 2 و 3)

والشكل التالي يوضح أصول مؤسسة سونلغاز

الشكل رقم 2/5: أصول مؤسسة سونلغاز



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على الجدول رقم 02

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن أصول مؤسسة سونلغاز خلال فترة الدراسة لم تعرف الاستقرار، حيث فاقت السنة الأولى 25 مليار دج وانخفضت سنة 2015 إلى 15 مليار دج واستمر الانخفاض في الأصول لتصل إلى أدنى قيمة لها سنة 2016 وصلت تقريباً إلى 12.5 مليار دج، لكن هذا الانخفاض لم يستمر حيث عاودت قيمة الأصول الارتفاع سنة 2017 لتبلغ أقصى قيمة لها وهي 21.4×10^9 دج، لكن سرعان ما انخفضت سنة 2018 إلى 1.6×10^9 دج.

ويرجع هذا التذبذب في أصول المؤسسة إلى التغيرات التي طرأت على كل من الأصول الثابتة والأصول المتداولة.

حيث أن نسبة الأصول الثابتة عرفت ارتفاع مستمر خلال السنوات الأولى وبلغت %62.72، %72، من إجمالي الأصول، ويرجع هذا الإرتفاع من سنة 2014 إلى 2015 إلى ارتفاع الأصول المادية ، ورغم الانخفاض في الأصول الثابتة لسنة 2016 الراجع لانخفاض الأصول المادية إلا أن نسبتها مازالت

مرتفعة وقدرت بـ 73.09% وهذا راجع لانخفاض نسبة الأصول المتداولة التي أصبحت 26.91% بعد أن كانت 37.28% في سنتي 2014 و 2015 وذلك بسبب إنخفاض مدينو وتوظيفات مشابهة و النقييات وما شابهه. كما شهدت نسبة الأصول الثابتة تراجع كبير في سنتي 2017 و 2018 حيث بلغت 39.60% و 34.10% على التوالي. ويرجع هذا الانخفاض في قيمة الأصول الثابتة لانخفاض قيمة الأصول المادية للمؤسسة وانعدام الأصول المالية.

أما بخصوص الأصول المتداولة فقد عرفت انخفاض مستمر خلال السنوات الأولى حيث بلغت نسبتها سنة 2014 37.28% لتتحفظ سنة 2015 لتصل إلى 28% ويستمر هذا الانخفاض إلى غاية 2016 حيث بلغت أدنى قيمة لها وهي 26.91%， ويرجع هذا الانخفاض أساساً إلى إنخفاض مدينو وتوظيفات مشابهة و النقييات وما شابهه . وفي سنة 2017 ارتفعت الأصول المتداولة لتصل إلى 61.40% واستمر هذا الارتفاع لتبلغ أقصى قيمة لها سنة 2018 65.90%， وذلك بسبب ارتفاع قيم المخزون ومدينو وتوظيفات مشابهة.

خصوم مؤسسة سونلغاز الإنتاجية:

سيتم عرض خصوم مؤسسة سونلغاز ضمن الجدول التالي:

الجدول رقم (2/3): خصوم مؤسسة سونلغاز للفترة (2014-2018))

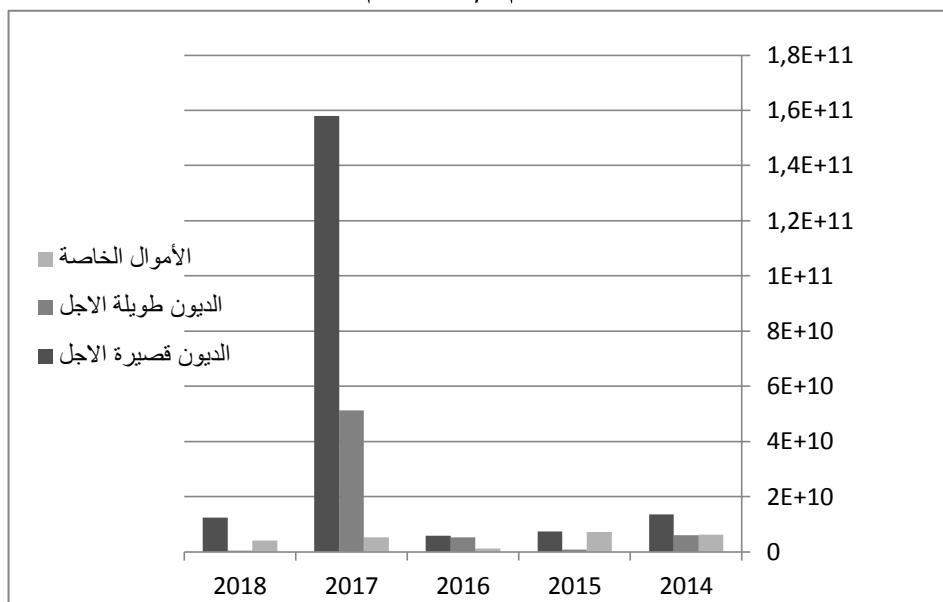
البيان / السنة	الأموال الدائمة	الخصوم غير متداولة	الخصوم المتداولة	النسبة المئوية	مجموع الخصوم	النسبة المئوية	البيان / السنة
2014	رؤوس الأموال الخاصة	6230445370.23	الخصوم المتداولة	13625208667.39	12297943667.83	الديون قصيرة الأجل	الأموال الدائمة
	الخصوم غير متداولة	6067498297.06			13625208667.39		
المجموع	رؤوس الأموال الخاصة	7221160302.40	الخصوم المتداولة	7396071336.02	7999580904.03	الديون قصيرة الأجل	الأموال الدائمة
2015	الخصوم غير متداولة	778420601.63			7396071336.02		

%100	15395652240.23	%48.04	7396071336.02	%51.96	7999580904.03	المجموع
	الأموال الدائمة 6512750060.22 الديون قصيرة الأجل 5845409446.83		الخصوم المتداولة 5845409446.83		رؤوس الأموال الخاصة 1192599946.82 الخصوم غير متداولة 5320150113.40	2016
%100	12358159507.05	%47.30	5845409446.83	%52.70	6512750060.22	المجموع
	الأموال الدائمة 56560651276.92 الديون قصيرة الأجل 157927977001.01		الخصوم المتداولة 157927977001.01		رؤوس الأموال الخاصة 5319330975.12 الخصوم غير متداولة 51241320301.80	2017
%100	214488628278.02	%73.63	157927977001.01	%26.37	56560651276.92	المجموع
	الأموال الدائمة 4607484156.80 الديون قصيرة الأجل 12331795831.43		الخصوم المتداولة 12331795831.43		رؤوس الأموال الخاصة 4103214025.44 الخصوم غير متداولة 504270131.36	2018
%100	16939279988.23	%72.80	12331795831.43	%27.20	4607484156.80	المجموع

المصدر : من إعداد الباحثين اعتماداً على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة(انظر الملحق رقم 1 و 2 و 3)

والشكل التالي يوضح خصوم مؤسسة سونلغاز:

الشكل رقم 6/2: خصوم مؤسسة سونلغاز



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم 03.

من خلال الجدول والشكل السابقيين نلاحظ أن خصوم المؤسسة هي الأخرى لم تعرف الاستقرار خلال فترة الدراسة حيث بلغت سنة 2014 قيمة 2.5×10^9 دج وانخفضت سنة 2015 لتصل تقريبا إلى 1.5×10^9 دج واستمر هذا الانخفاض وصولا إلى أدنى قيمة سنة 2016 وهي 1.2×10^9 دج، ولكن هذا الانخفاض لم يستمر حيث عاودت خصوم المؤسسة الارتفاع سنة 2017 وبلغت أقصى قيمة لها خلال الفترة وهي 21.4×10^9 دج ، أما في سنة 2018 فقد انخفضت لتبلغ 1.6×10^9 دج.

ويرجع هذا التذبذب في خصوم المؤسسة أساسا إلى التغيرات التي طرأت على الأموال الدائمة والديون قصيرة الأجل حيث نلاحظ خلال الثلاث سنوات الأولى انخفاض نسبة انخفاض قيمة الديون قصيرة الأجل حيث كانت 52.56% سنة 2014 وأصبحت 48.04% سنة 2015 لتصل إلى أدنى قيمة لها وهي 47.30% سنة 2016 ، إلا أنها عاودت الارتفاع سنة 2017 لتصل إلى أقصى قيمة لها وهي 73.63% أما في سنة 2018 فقد عرفت انخفاض حيث بلغت 72.80%. أما بالنسبة للأموال الدائمة فقد عرفت ارتفاع خلال الثلاث سنوات الأولى فكانت 47.44% سنة 2014 و 51.96% سنة 2015 وهذا بسبب ارتفاع الأموال الخاصة والديون المتوسطة والطويلة ، ورغم الانخفاض في قيمة الأموال الخاصة والخصوم غير متداولة سنة 2016 مقارنة بالسنوات السابقة إلا أنها لم تؤثر على نسبة الأموال الدائمة حيث استمرت في الارتفاع وبلغت أقصى قيمة لها وهي 52.70%، أما في سنتي 2017 و 2018 هناك ارتفاع طفيف في نسبة الأموال الدائمة وذلك بسبب ارتفاع رؤوس الأموال الخاصة. كما أن الديون أكبر من الأموال الخاصة، وهذا بسبب ارتفاع الديون قصيرة الأجل ضمن الهيكل التمويلي للمؤسسة مما يجعلها أكثر عرضة لمخاطر الإفلاس.

الفرع الثالث: تحليل الوضعية المالية لمؤسسة سونلغاز.
 من أجل معرفة الوضعية المالية لمؤسسة سونلغاز لابد من حساب مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

1-مؤشرات التوازن المالي:

هناك عدة مؤشرات يستند عليها لمعرفة مدى توازن المؤسسة مالياً من أهمها رأس المال العامل، احتياج رأس المال العامل، والخزينة الصافية.

1-1رأس المال العامل:

سيتم عرض مختلف رؤوس الأموال العاملة فيما يلي:

1-1-1رأس المال العامل الصافي:

والجدول التالي يبين رأس المال العامل الصافي.

الجدول رقم (2) : رأس المال العامل الصافي للفترة(2014-2018).

رأس المال العامل الصافي	الأصول الثابتة	الأموال الدائمة	السنوات
(3961057489.37)	16259001157.20	12297943667.83	2014
(3085288708.94)	11084869612.97	799950904.03	2015
(2519828723.49)	9032578783.71	6512750060.22	2016
(28376845521.18)	84937496798.10	56560651276.92	2017
(1168810319.18)	5776294475.98	4607484156.80	2018

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على الجدول رقم (2) والجدول رقم (3).

من خلال الجدول السابق يتبيّن أن رأس المال العامل الصافي خلال سنوات الدراسة سالب

وهو

مؤشر سيء، بمعنى أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية أصولها الثابتة بأموالها الدائمة، ولسد هذا النقص في الأموال الدائمة تقوم المؤسسة بتمويل الأصول الثابتة بالديون قصيرة الأجل والتي كانت خلال فترة الدراسة أكبر من الديون المتوسطة والطويلة، وهذه الوضعية تدل على خلل في الهيكل التمويلي للمؤسسة وأنها غير متوازنة مالياً في المدى القصير، لأن الأصول الثابتة تستغرق وقت طويلاً لتتحول إلى سبولة الأمر الذي يؤدي بالمؤسسة إلى العجز عن دفع ديونها القصيرة التي استحقت، وبالتالي تزايد احتمال تعرضها للفشل المالي.

1-1-2-رأس المال العامل الخاص:

والجدول التالي يبين رأس المال العامل الخاص.

الجدول رقم (5 / 2) : رأس المال العامل الخاص للفترة (2014-2018).

رأس المال العامل الخاص	الأصول الثابتة	أموال خاصة	السنوات
(10028555786.97)	16259001157.20	6230445370.23	2014
(3863709310.57)	11084869612.97	7221160302.40	2015
(7839978836.89)	9032578783.71	1192599946.82	2016
(796181165822.98)	84937496798.10	5319330975.12	2017
(1673080450.54)	5776294475.98	4103214025.44	2018

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على الجدول رقم (2) والجدول (3)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الخاص كانت سالبة طوال فترة الدراسة، وهذا يعني أن المؤسسة غير قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردتها الخاصة دون اللجوء إلى الموارد الخارجية، وبالتالي فإن الموارد المالية المخصصة لتمويل الاستثمارات الرأسمالية هي مصادر خارجية؛ وهو مؤشر سلبي ويدل على تبعية المؤسسة للأطراف الخارجية.

1-1-3-رأس المال العمل الأجنبي:

والجدول التالي يبين رأس المال العمل الأجنبي.

الجدول رقم (6 / 2) : رأس المال العامل الأجنبي للفترة (2014-2018).

رأس المال العامل الأجنبي	ديون متوسطة وطويلة الأجل	ديون قصيرة الأجل	السنوات
130184590370.33	6067498237.06	13625208667.39	2014
6617650734.39	778420601.63	7396071336.02	2015
525259333.43	5320150113.40	5845409446.83	2016
106686656699.21	51241320301.80	1579279777001.01	2017
11827525700.07	504270131.36	12331795831.43	2018

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على الجدول رقم (3).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الأجنبي خلال فترة الدراسة كانت موجبة ومرتفعة، وهذا دليل على ارتفاع الديون ضمن الهيكل التمويلي للمؤسسة، وهو مؤشر سيئ بالنسبة

للمؤسسة فهي غير مستقلة ماليا وتعاني من تدخل الأطراف الخارجية في سياستها . كما يشير ارتفاع قيمة رأس المال العامل الأجنبي إلى صعوبة حصول المؤسسة على قروض إضافية.

4-1-4 رأس المال العامل الإجمالي:

والجدول التالي يبين رأس المال العامل الإجمالي للفترة.

الجدول رقم (2/7) : رأس المال العامل الإجمالي للفترة (2014-2018)

رأس المال العامل الإجمالي	الأصول المتداولة	السنوات
9664151198.02	9664151198.02	2014
4310782627.26	4310782627.26	2015
3325580723.34	3325580723.34	2016
129551131479.92	129551131479.92	2017
11162985512.25	11162985512.25	2018

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم (2).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي موجب خلال فترة الدراسة لكنه منخفض بالمقارنة مع رأس المال العامل الأجنبي مما يدل على خلل في الهيكل التمويلي للمؤسسة.

1-2 الاحتياج من رأس المال العامل:

علما أن : الاحتياج من رأس المال العامل = احتياجات الدورة - موارد الدورة
 احتياجات الدورة = مجموع قيم الاستغلال - القيم الجاهزة
 موارد الدورة = مجموع الديون القصيرة - التسبيقات البنكية
 والجدول التالي يبين الاحتياج من رأس المال العامل.

الجدول رقم (2/8) : الاحتياج من رأس المال العامل للفترة (2014-2018)

الاحتياج من رأس المال العامل	موارد الدورة	احتياجات الدورة	السنوات
(739010718.32)	9563241757.40	8824231039.08	2014
(1164011089.34)	5462011371.30	4298000281.96	2015
(58992362016.68)	62124602140.00	3132240123.32	2016
(4101111108.16)	99264362957.10	95163251848.94	2017
(6095181126.51)	16367420260.70	10272239134.19	2018

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم (2) والجدول (3) والميزانيات.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الاحتياج من رأس المال العامل سالب خلال فترة الدراسة وهذا راجع لكون موارد الدورة أكبر من احتياجاتها، ويرجع ارتفاع موارد الدورة لارتفاع الديون قصيرة الأجل.

4-4-الخزينة الصافية:

من خلال رأس المال العامل والاحتياج من رأس المال العامل يمكن حساب الخزينة الصافية وفق

الجدول التالي:

الجدول رقم(9/2): الخزينة الصافية لمؤسسة سونلغاز للفترة (2014-2018).

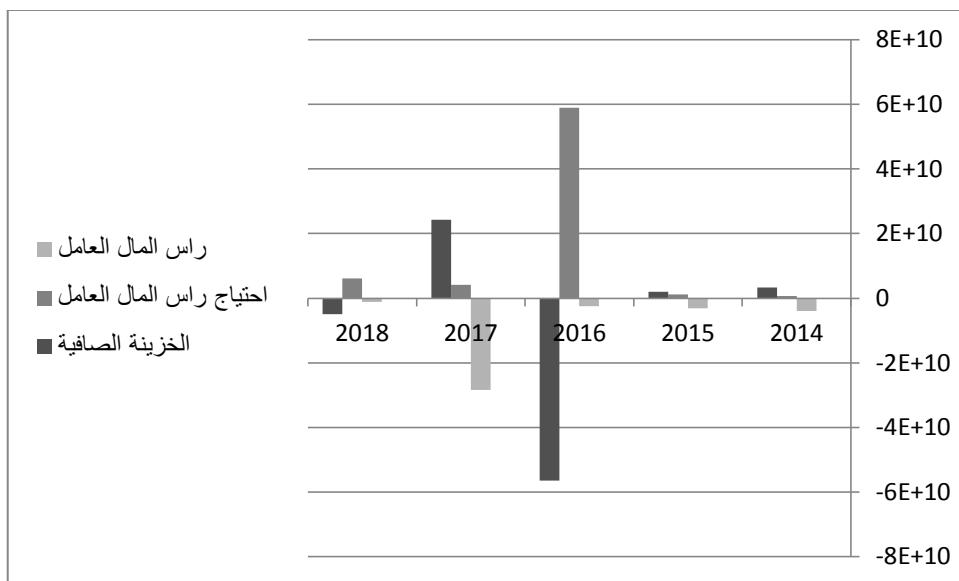
الخزينة الصافية	الاحتياج من رأس المال العامل	رأس المال العامل	السنوات
3222046771.05	(739010718.32)	(3961057489.37)	2014
1921277619.06	(1164011089.34)	(3085288708.94)	2015
(56472533293.19)	(58992362016.68)	(2519828723.49)	2016
24275734413.02	(4101111108.16)	(28376845521.18)	2017
(4926370807.33)	(6095181126.51)	(1168810319.18)	2018

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم (4) والجدول (8).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الخزينة الصافية كانت موجبة خلال سنوات الدراسة باستثناء سنتي 2016 و 2018 حيث ظهرت الخزينة الصافية بقيمة سالبة. وظهور الخزينة بقيم موجبة راجع لكون الاحتياج من رأس المال العامل مرتفع وبقيم سالبة عن رأس المال العامل الذي كان هو الآخر سالب الأمر الذي أدى إلى تغطية العجز في رأس المال العامل وبالتالي ظهرت موجبة. أما سنتي 2016 و 2018 فكانت الخزينة سالبة ويعود ذلك لانخفاض الاحتياج من رأس المال العامل وبقيم سالبة عن رأس المال العامل الذي كان كذلك سالب.

والشكل التالي يوضح مؤشرات التوازن المالي.

الشكل رقم 2/2: التمثيل البياني لمؤشرات التوازن المالي.



المصدر: من اعداد الباحثين اعتماداً على الجدول رقم 09

ما سبق يمكن القول أن المؤسسة في وضعية مالية غير ملائمة ولم تستطع تحقيق توازنها المالي في المدى القصير.

2-النسب المالية:

لمعرفة قدرة المؤسسة على الاستمرار لابد من معرفة قدرتها على سداد ديونها وذلك من خلال دراسة نسب المديونية التي تبين مدى اعتماد المؤسسة على مواردها الذاتية أو الخارجية . بالإضافة إلى نسب السيولة التي تقيس سيولة المؤسسة وبالتالي قدرتها على سداد ديونها.

2-1-نسبة المديونية:

يمكن إظهار الاستقلالية المالية للمؤسسة وحجم الديون وقدرتها على سدادها من خلال النسب

الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2/10) : نسبة المديونية.

السنوات	نسبة السيولة الآجلة	نسبة الاستقلالية المالية
2018	%0.109	%0.28
2017	%0.905	%0.21
2016	%0.816	%0.60
2015	%0.097	%0.59
2014	%0.493	%0.57

المصدر: من اعداد الباحثين اعتماداً على الجدول رقم(2) والجول رقم (3).

من خلال الجدول نلاحظ أن :

- نسبة السيولة الآجلة خلال فترة الدراسة كانت منخفضة وهو مؤشر جيد ويعبر عن استقلالية المؤسسة وعدم التدخل الخارجي فيها وأن الأموال الخاصة أكبر من الديون المتوسطة والطويلة، ويعد انخفاض هذه النسبة مؤشر جيد بالنسبة للدائنين بخلاف المساهمين الذين يفضلون ارتفاعها وذلك للاستفادة من أثر الرافعة المالية.

- نسبة الاستقلالية المالية للمؤسسة خلال الثلاث سنوات الأولى كانت ملائمة ، أما في السنوات 2017، 2018 ، فهي غير ملائمة، وبلغت هذه النسبة أدنى قيمة لها سنة 2017 بسبب زيادة الديون وانخفاض الأموال الخاصة، وهو مؤشر على عدم استقلالية المؤسسة وتدخل الأطراف الخارجية في سياستها، كما أن انخفاض هذه النسبة يدفع بالمقرضين إلى الإحجام عن منح القروض للمؤسسة.

2-2- نسب السيولة:

يمكن إظهار السيولة في المؤسسة من خلال النسب الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2/11) : نسب السيولة.

2018	2017	2016	2015	2014	السنوات		النسبة
					نسبة السيولة العامة	نسبة السيولة المنخفضة	
%0.90	%0.82	%0.56	%0.58	%0.70			نسبة السيولة الجاهزة
%0.45	%0.62	%0.03	%0.28	%0.15			
%0.06	%0.002	%0.06	%0.06	%0.10			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على الجدول رقم (2) والجدول (3).

من خلال الجدول نلاحظ أن :

- نسبة السيولة العامة للمؤسسة خلال فترة الدراسة كانت أقل من الواحد وهذا دليل على عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بواسطة أصولها المتداولة، ولقد بلغت هذه النسبة أدنى قيمة لها سنة 2016 ويرجع ذلك لانخفاض قيمة الأصول المتداولة مقارنة بالسنوات السابقة وذلك بسبب انخفاض القيم الجاهزة والقيم غير الجاهزة.

- نسبة السيولة المنخفضة للمؤسسة خلال فترة الدراسة كانت أقل من الواحد وهذا دليل على عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بواسطة القيم الجاهزة والقيم غير الجاهزة . وتعد هذه النسبة أكثر دلالة من نسبة السيولة العامة لأنها تقوم باستبعاد قيمة المخزون من الأصول المتداولة على اعتبار أنه العنصر الأقل سيولة ضمن الأصول المتداولة . وبلغت هذه النسبة أدنى قيمة لها سنة

2016 ويرجع ذلك لانخفاض القيم الغير جاهزة و القيم الجاهزة .
نسبة السيولة الجاهزة للمؤسسة خلال فترة الدراسة جد منخفضة وذلك لانخفاض القيم الجاهزة مقارنة بالديون قصيرة الأجل . وبلغت هذه النسبة أدنى قيمة لها سنة 2017 حيث وصلت إلى 0.002 ممايعكس عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها القصيرة بواسطة قيمها الجاهزة.

المطلب الثاني: إختبار استمرارية مؤسسة سونلغاز بتطبيق نموذج الثمان المعدل:
سيتم في هذا المطلب اختبار استمرارية مؤسسة سونلغاز وعلى اعتبار المؤسسة غير مدرجة في

السوق المالي سيتم تطبيق نموذج الثمان المعدل، والموضح في الصيغة التالية:

$$Z = 0.717 \times 1 + 0.847 \times 2 + 3.107 \times 3 + 0.420 \times 4 + 0.998 \times 5$$

وفيما يلي سيتم حساب متغيرات النموذج

الفرع الأول :حساب متغيرات النموذج:

يتكون نموذج الثمان المعدل من خمس متغيرات (نسبة مالية) وهي :

-1-1- رأس المال العامل إلى مجموع الأصول (X1):

الجدول التالي يبين قيم (X1) للفترة (2014 - 2018).

الجدول رقم (2/12): قيم (X1)

2018	2017	2016	2015	2014	السنوات
(0.069)	(0.133)	(0.204)	(0.204)	(0.153)	X1

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على الميزانية

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول كانت سالبة خلال فترة الدراسة وذلك لأن رأس المال العامل كان سالب ، وهو مؤشر سيئ عن الوضعية المالية

للمؤسسة . وبلغت هذه النسبة أدنى قيمة لها سنتر 2015 و 2016 وهي 0.204 ويرجع هذا لأن رأس المال العامل بلغ قيمة جد منخفضة هذه السنتر مع انخفاض مجموع الأصول.

-12-الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول (X2):

والجدول التالي يبين قيم (X2) للفترة (2018-2014).

الجدول رقم (2/13) : قيم (X2)

2018	2017	2016	2015	2014	السنوات	النسبة
0.071	0.066	0.138	0.132	0.106		X2

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على الميزانية

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول خال فترة الدراسة

كانت جد منخفضة، حيث بلغت أدنى قيمة لها سنة 2017 وهذا راجع لارتفاع مجموع الأصول وبقاء الأرباح المحتجزة ثابتة.

3-1-الربح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول(X3):

والجدول التالي يبين قيم (X3) للفترة (2014-2018)

الجدول رقم (2/14) : قيم (X3).

2018	2017	2016	2015	2014	السنوات	النسبة
0.071	0.066	0.138	0.132	0.106		X3

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على الميزانية

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول أو ما يعرف بمعدل العائد على الاستثمار خلال فترة الدراسة كانت منخفضة وهو مؤشر سيئ عن وضعية المؤسسة، وبلغت هذه النسبة أدنى قيمة لها سنة 2017 بسبب ارتفاع مجموع الأصول

4-1- القيمة الدفترية لحقوق المساهمين إلى مجموع الديون(X4)

والجدول التالي يبين قيم (X4) للفترة (2014-2018)

الجدول رقم (2/15) : قيم (X4)

2018	2017	2016	2015	2014	السنوات	النسبة
0.392	0.365	0.807	0.782	0.703		X4

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على الميزانية

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة القيمة الدفترية لحقوق المساهمين إلى مجموع الديون خلال فترة الدراسة كانت منخفضة، وعرفت هذه النسبة ارتفاع طفيف من سنة 2014 إلى 2016 حيث بلغت أقصى قيمة لها سنة 2016 وهي 0.807 لكنها عاودت الانخفاض سنة 2017 لتصل إلى أدنى قيمة لها وهي 0.365 وهذا راجع لارتفاع ديون المؤسسة خاصة سنة 2017 وثبات القيمة الدفترية لحقوق المساهمين. وان انخفاض هذه النسبة دليل على عدم مقدرة المؤسسة على تسديد ديونها بواسطة حقوق مساهميها.

5- المبيعات إلى إجمالي الأصول (X5) .
والجدول التالي يبين قيم (X5) للفترة (2014-2018).

الجدول رقم (2/16) : قيم (X5).

2018	2017	2016	2015	2014	السنوات	النسبة
0.189	0.168	0.658	0.562	0.430		X5

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على الميزانية

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة المبيعات إلى إجمالي الأصول خلا فترة الدراسة كانت

منخفضة ويرجع هذا الانخفاض أساساً لانخفاض المبيعات وارتفاع إجمالي الأصول، وعرفت هذه النسبة ارتفاع طفيف خلال الفترة 2014 - 2016 حيث بلغت أقصى قيمة لها سنة 2016 ويرجع ذلك لارتفاع المبيعات وانخفاض إجمالي الأصول ، وفي سنة 2017 عرفت هذه النسبة انخفاض حيث بلغت أدنى قيمة لها وهي 0.168 .

الفرع الثاني: حساب قيم (Z) لمؤسسة سونلغاز:

من خلال النسب المالية الخمسة السابقة وصيغة نموذج التمان المعدل سيتم حساب قيم (Z) لمؤسسة سونلغاز للفترة (2014-2018) وفق الجدول التالي:

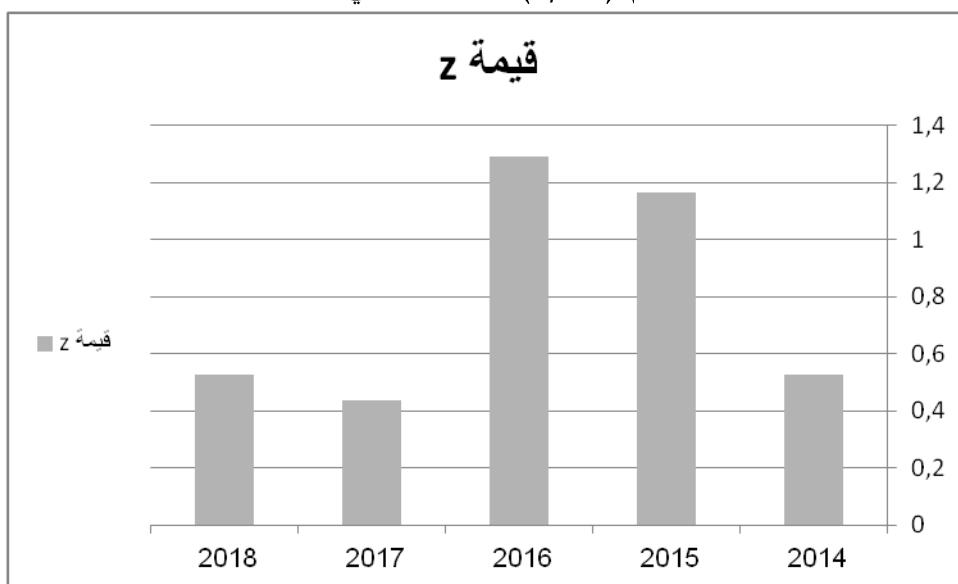
الجدول رقم (2/17) : قيم (Z) لمؤسسة سونلغاز.

قيم (Z)	X5	X4	X3	X2	X1	
	0.998	0.420	3.107	0.874	0.717	المعاملات الترجيحية للنموذج
0.528	0.430	0.703	0.106	0.015	(0.153)	2014
1.166	0.562	0.782	0.132	0.016	(0.204)	2015
1.291	0.658	0.807	0.138	0.016	(0.204)	2016
0.435	0.168	0.365	0.066	0.005	(0.133)	2017
0.529	0.189	0.392	0.392	0.005	(0.069)	2018

المصدر: من إعداد الباحثين

والشكل التالي يبين التمثيل البياني لقيمة Z

الشكل رقم (8/2) : التمثيل البياني لقيمة Z .



المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم (17).

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن قيمة Z لمؤسسة سونلغاز ادرار الإنتاجية طيلة سنوات الدراسة كانت أقل من 1.23 ، وبالتالي فحسب نموذج التمان المعدل فإن مؤسسة سونلغاز تقع ضمن منطقة الخطر واحتمال تعرضها للفشل المالي قد مرتفع خلال كافة السنوات ، أما سنة 2016 فقد كانت قيمة Z 1.29 وهي أكبر من 1.23 لكنها أقل من 2.9 ، وبالتالي قيمة Z ضمن منطقة التجاهل والتي يصعب فيها تحديد وضعية المؤسسة مما يتطلب دراسة أكثر تفصيل وعمق لوضعيتها.

وبلغت Z أدنى قيمة لها سنة 2017 مما يعني زيادة درجة الخطر ، أما في سنة 2018 بدأت قيمة Z بالارتفاع مقارنة بسنة 2017 إلا أنها مازالت ضمن منطقة الخطر.

من خلال قيم Z لفترة الدراسة يتضح أن مؤسسة سونلغاز ادرار الإنتاجية في حالة خطر واحتمال تعرضها للفشل المالي قد مرتفع.

خلاصة:

لقد تناولنا في هذا الفصل مبحثين، الأول تعرضنا فيه إلى تقديم ماهية مؤسسة سونلغاز وأهميتها، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى تقييم الوضعية المالية وإختبار إستمراريتها باستخدام نموذج أثمان خلل الإطلاع على مختلف المؤشرات المالية التي تسمح بحساب النسب المالية، حيث أن النسب المالية تعطي صورة أولية عن الوضعية المالية للمؤسسة وتساعد المحللون على إتخاذ القرارات السليمة، وتشخيص الصحة المالية للمؤسسة والتحكم فيها من أجل تفادي الفشل وضمان إستمراريتها.

أصبحت مؤسسة سونلغاز عرضة للمنافسة أمام شركات أجنبية، هذا ما يؤدي إلى التفكير في طرق واستراتيجيات تعمل على تحسين ميزتها التنافسية، ومنه تبنت الحكومة الجزائرية برنامج إعادة التأهيل للمؤسسة من أجل أن تصبح قادرة على المنافسة من ناحية الجودة التي أصبحت عالمية، والكفاءة الداخلية في استخدام مواردها حتى تضمن بقاءها وتحقيق مردودية اقتصادية.

الخاتمة

خاتمة:

تناولنا من خلال هذه الدراسة الآليات المعتمدة للتتبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية الذي لقي وما زال يلقى اهتمام كبير من قبل الباحثين والدارسين في العلوم المالية والمحاسبية وذلك لاعتبار المؤسسة النواة الأساسية داخل الاقتصاد.

وشملت الدراسة بداية كل المفاهيم والجوانب المتعمقة بالفشل المالي على اعتبار أنه يواجه المؤسسة في أي لحظة من حياتها ويسلاك مراحل مختلفة باختلاف الأسباب المؤدية إليه من مؤسسة إلى أخرى.

لذلك لابد على المؤسسة أن تقوم بصفة دورية بتشخيص لوضعيتها من أجل معرفة حالتها ومن ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، كما لابد على المؤسسة أن تجعل التتبؤ جزء من حياتها اليومية على اعتبار أنه المرأة العاكسة لما سيحدث لها في المستقبل، وذلك اعتمادا على التحليل المالي الذي لعب دور كبير في بناء نماذج للتتبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية، وفي هذا الاطار بُرِزَ قسمين أساسيين وفق معيار طريقة معالجة البيانات والتي تتقسم لنماذج معلمية ونماذج لا معلمية، ويعتمد هذا الأخير على الذكاء الاصطناعي الذي يسمح بدمج متغيرات نوعية كان يصعب ترجمتها في النماذج الإحصائية، والتي تتميز بدرجة كبيرة من الكفاءة والدقة نظرا لميزتها الفريدة، بينما تعتمد النماذج المعلمية هي نماذج بسيطة تستعمل أساليب إحصائية تقليدية. وتعتبر دراسة كل من بيفر وأثمان المنطلق الرئيسي لكافة الدراسات في مجال التتبؤ بالفشل.

وبهدف إسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع تم التوجه إلى مؤسسة سونلغاز الإنتاجية، من أجل دراسة وضعيتها المالية، من خلال مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية والتي بينت أن المؤسسة غير قادرة على تحقيق التوازن المالي في المدى القصير وبالتالي وجود خلل مالي، وهذا ما أكدته تطبيق نموذج أثمان المعدل الذي بين أن المؤسسة تعاني من مشاكل مالية وهناك احتمال تعرضها للفشل المالي .

النتائج:

توصلنا من خلال بحثنا هذا لرصد بعض النتائج نوجزها فيما يلي:

- هناك اختلاف في إعطاء تسمية للمشاكل المالية التي تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية وهذا لاختلف في البيئات والظروف من بلد لأخر، بحيث نجد العجز، الإعسار، التعثر، الإفلاس، والتي يمكن اعتبارها كمرادفات للفشل المالي؛
- للفشل المالي أسباب عديدة منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، ويعتبر سوء الإدارة السبب الرئيسي في إيصال المؤسسة إلى الفشل المالي ويعود سوء الإدارة أساساً لنقص كفاءة وخبرة العنصر البشري، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛
- هناك مجموعة من المؤشرات التي تميز كل مرحلة من المراحل التي يمر بها الفشل المالي والتي يمكن الاسترشاد بها لتحديد وضعية المؤسسة واتخاذ الاجراءات التصحيحية المناسبة حسب كل حالة؛
- إن أغلب النماذج التي طورت للتنبؤ بالفشل تشتراك في عدد من النسب المالية؛
- يعتبر نموذج الثمان من أكثر النماذج تطبيقاً وأكثرها فعالية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛
- يلعب التحليل المالي دور كبير في الكشف المبكر عن الفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة، إلا أن معظم المسيرين في المؤسسات الجزائرية يهملونه ولا يحملون أنفسهم تعب تحليل القوائم المالية باعتبارها المادة الأولية للتشخيص المالي في تحليل أسباب الضعف، وهو حال مؤسسة سونلغاز والتي لا تضم وظيفة أو إدارة خاصة وظيفتها الأساسية التحليل المالي؛
- مؤسسة سونلغاز لا تعطي أهمية لنماذج التنبؤ بالفشل المالي وهذا ما ينفي صحة الفرضية الرابعة.
- لم تستطع المؤسسة تحقيق توازن مالي خلال فترة الدراسة ؛
- رغم أهمية نماذج التنبؤ بالفشل في الكشف المبكر عن الفشل إلا أن هناك صعوبات في تطبيقها على معظم المؤسسات في الجزائر وذلك لعدم مصداقية بعض المعلومات المحاسبية.

الخاتمة

-رغم أن كل المؤشرات توحى بتعرض مؤسسة سونلغاز للفشل المالي إلا أنها مازالت تزاول نشاطها، وهذا راجع للدعم الذي تقدمه الدولة لمثل هذه المؤسسات سعيا منها لتحقيق أهدافها الاجتماعية.

- قيمة Z لمؤسسة سونلغاز ادرار الإنتاجية طيلة سنوات الدراسة كانت أقل من 1.23، وبالتالي فحسب نموذج ألتمان المعدل فإن مؤسسة سونلغاز تقع ضمن منطقة الخطر واحتمال تعرضها للفشل المالي قد مرتفع خلال كافة السنوات

- سنة 2016 فقد كانت قيمة Z 1.29 وهي أكبر من 1.23 لكنها أقل من 2.9، وبالتالي قيمة Z ضمن منطقة التجاهل والتي يصعب فيها تحديد وضعية المؤسسة مما يتطلب دراسة أكثر تفصيل وعمق لوضعيتها.

- بلغت Z أدنى قيمة لها سنة 2017 مما يعني زيادة درجة الخطر، أما في سنة 2018 بدأت قيمة Z بالارتفاع مقارنة بسنة 2017 إلا أنها مازالت ضمن منطقة الخطر.

الوصيات:

-ضرورة اعتماد المؤسسة على التحليل المالي في مجال التنبؤ بالفشل.

-لابد من ايجاد نسب مالية سهلة لكي لا تكون اي صعوبات عند حساب نماذج التنبؤ بالفشل.

-ضرورة تطوير نماذج التنبؤ بالفشل والعمل على تطوير التحليل المالي لكي تستطىع المؤسسة معرفة الوضع الحالى و التنبؤ بالمستقبل .

-العمل على عقد ندوات و دورات لتطوير قدرات الموظفين على التحليل المالي في مجال التنبؤ بالفشل لتوسيع تهم و تدريبهم على كيفية استخدام هذه الاساليب للتنبؤ بالفشل.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

- إبراهيم جابر السيد وائل رفعت خليل. (2017). التحليل المالي و إدارة المخاطر المالية التخطيط المالي -إعداد الموازنة التقديرية -النسب المالية - المشتقات المالية. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.
- الخضيري محسن احمد. (1997). الديون المتعثرة الظاهرة-الأسباب العلاج. مصر: ايتراك للنشر والتوزيع.
- خير الدين قريشي. (2010). دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق نظام المحاسبي (SCF) في التنبؤ بخطر الافلاس. ورقلة، كلية العلو الاقتصادية والتيسير والتجارة جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
- الزبيدي حمزة محمود. (2000). التحليل المالي(تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل). عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- مطر محمد. (2006). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الاستثماري. الاردن: وائل للنشر والتوزيع.
- دكتور شعيب شنوف. (2011). التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية لبلاغ المالي (IFRS). عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.
- رihan الشريف، مريم ايت بارة، و مريم بونوالة. (2012). الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية. ملتقى وطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية (صفحة 7). الجزائر: جامعة قسنطينة.
- صفاء بوضياف. (2016). الفشل المالي للشركات ونماذج التنبؤ به. مجلة علمية محكمة متخصصة في العلوم الاقتصادية والإدارية ، 273.

قائمة المراجع

- عبد الله كاظم السعدي رسول حسون ثامر الاكري. (2003). التتبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذج كيدا. التتبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذج كيدا "دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .
- عمر الطويل عمار اكرم. (2008). مدى إعتماد المصادر على التحليل المالي. مذكرة ماجيستر . غزة: الجامعة الاسلامية غزة.
- سيف عبد الرزاق محمد الوتار. (2010). استخدام أساليب التحليل المالي في التتبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية دراسة على عينة من الشركات المساهمة. استخدام اساليب التحليل المالي

قائمة المراجع

- سليماني انتصار. (2016). التتبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية(تطويع النماذج حسب خصوصيات البيئة الجزائرية). اطروحة مقدمة لنيل شهادة دوكتوراء . الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة: جامعة باتنة 1.
- شاكر منير، اسماعيل اسماعيل، و عبد الناصر نور. (2005). التحليل المالي مدخل صناعة القرارات. عمان: دار وائل لنشر والتوزيع.
- شاكر نبيل عبد السلام. (1989). الفشل المالي للمشروعات. القاهرة: النشر والتوزيع الالكتروني لكتب عربية.
- الهباش محمد يوسف. (2006). استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتتبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. مذكرة ماجيستر . فلسطين، غزة: الجامعة الاسلامية غزة.
- altman, e. (1968). financial ratios discriminant analysis and the predication of corporate bankruptcy. journal of finance VOL.23.NO.4 , 594.

الملاحق

الملحق

الملحق رقم 01

CENTRE POLE PRODUCTION TV/TG CENTRE

DATE 43892.56293981476

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2015	amort 2015	2015	2014
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Agencements et aménagements de terrains					
Constructions (Batiments et ouvrages)					
Installations techniques, matériel et outillage		14 372 627 112,19	3 971 958 689,24	10 400 668 422,95	10 255 249 534,77
Autres immobilisations corporelles					
Immobilisations en cours		1 860 189 602,24		1 860 189 602,24	13 381 254 726,46
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		29 038 134,00		29 038 134,00	27 318 134,00
TOTAL ACTIF NON COURANT		16 261 854 848,43	3 971 958 689,24	12 289 896 159,19	23 663 822 395,23

الملاحق

ACTIF COURANT					
Stocks et encours		794 386 862,30	386 004,99	794 000 857,31	652 572 052,75
Créances et emplois assimilés					
Clients		24 390 787,81	24 850,00	24 365 937,81	18 925 113,34
Créances sur sociétés du groupe et associés					
Autres débiteurs		1 378 247 116,74	1 067 002 256,67	311 244 860,07	585 457 996,23
Impôts		107 508 930,49		107 508 930,49	144 989 584,14
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		1 868 635 495,36		1 868 635 495,36	857 385 193,53
compte transitoire**		0,00		0,00	0,00
TOTAL ACTIF COURANT		4 173 169 192,70	1 067 413 111,66	3 105 756 081,04	2 259 329 939,99
TOTAL GENERAL ACTIF		20 435 024 041,13	5 039 371 800,90	15 395 652 240,23	25 923 152 335,22

43892.0

1

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	Note	2015	2014
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			

الملاحق

Résultat net (Résultat net part du groupe)		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		- 160 868 776,68	- 90 000,00
compte de liaison**		11 679 466 414,04	22 355 705 224,98
TOTAL CAPITAUX PROPRES		11 518 597 637,36	22 355 615 224,98
PASSIFS NON COURANTS			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		1 029 300 511,14	992 332 125,18
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		1 029 300 511,14	992 332 125,18
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		2 334 802 076,54	1 952 533 557,73
Impôts		384 356,43	3 443 675,91
Dettes sur sociétés du Groupe et associés			
Autres dettes		370 948 455,37	145 147 781,64
Trésorerie passive		141 619 203,39	474 079 969,78
compte transitoire**		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		2 847 754 091,73	2 575 204 985,06
TOTAL GENERAL PASSIF		15 395 652 240,23	25 923 152 335,22

PASSIF	Note	2015
CAPITAUX PROPRES		
Capital non appelé		
Primes et réserves (Réserves consolidées)		
Résultat net (Résultat net part du groupe)		0,00

الملحق

Autres capitaux propres - Report à nouveau		- 160 868 776,68
compte de liaison**		11 679 466 414,04
TOTAL CAPITAUX PROPRES		11 518 597 637,36
PASSIFS NON COURANTS		
Provisions et produits comptabilisés d'avance		1 029 300 511,14
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		1 029 300 511,14
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés		2 334 802 076,54
Impôts		384 356,43
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		
Autres dettes		370 948 455,37
Trésorerie passive		141 619 203,39
compte transitoire**		0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		2 847 754 091,73
TOTAL GENERAL PASSIF		15 395 652 240,23

2014

الملاحق

0,00
- 90 000,00
22 355 705 224,98
22 355 615 224,98
992 332 125,18
992 332 125,18
1 952 533 557,73
3 443 675,91
145 147 781,64
474 079 969,78
0,00
2 575 204 985,06
25 923 152 335,22

الملحق

الملحق
رقم 02

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	Note	brut 2017	amort 2017	2017	2016
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		91 878 119,73	86 475 360,54	5 402 759,19	0,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		202 293 961,75		202 293 961,75	0,00
Agencements et aménagements de terrains		759 515 673,51	125 725 276,69	633 790 396,82	0,00
Constructions (Batiments et ouvrages		19 110 978 245,87	7 822 536 107,23	11 288 442 138,64	0,00
Installations techniques, matériel et outillage		276 818 324 417,14	104 564 557 940,68	172 253 766 476,46	8 849 505 824,53
Autres immobilisations corporelles		27 467 913 936,19	1 749 655 508,41	25 718 258 427,78	0,00
Immobilisations en cours		85 436 264,66		85 436 264,66	1 268 924 626,53
Immobilisations financiers					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		26 986 614,00		26 986 614,00	29 538 134,00
Impôts différés actif		0,00		0,00	0,00
TOTAL ACTIF NON COURANT		324 563 327 232,85	114 348 950 193,55	210 214 377 039,30	10 147 968 585,06

الملاحق

ACTIF COURANT					
Stocks et encours		1 219 925 672,50	8 029 396,68	1 211 896 275,82	1 333 079 399,91
Créances et emplois assimilés					
Clients		44 844 833,32	24 850,00	44 819 983,32	17 210 371,50
Créances sur sociétés du groupe et associés					
Autres débiteurs		765 237 729,01	453 159 292,55	312 078 436,46	297 311 352,80
Impôts		1 303 075 803,10		1 303 075 803,10	128 578 590,77
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		1 402 380 740,02		1 402 380 740,02	434 011 207,01
TOTAL ACTIF COURANT		4 735 464 777,95	461 213 539,23	4 274 251 238,72	2 210 190 921,99
TOTAL GENERAL ACTIF		329 298 792 010,80	114 810 163 732,78	214 488 628 278,02	12 358 159 507,05

CAPITAUX PROPRES											
Capital non appelé											
Primes et réserves (Réserves consolidées)											
Résultat net						0,00					

الملاحق

الملاحق

associés												
Autres dettes						589 874 137,34						
Trésorerie passive						2 296,00						
TOTAL PASSIFS COURANTS												10 163 175 455,43
TOTAL GENERAL PASSIF												214 488 628 278,02

2016			
0,00			
- 292 982 476,38			
8 844 613 201,83			
8 551 630 725,45			
1 360 403 028,37			
1 360 403 028,37			

الملحق

1 822 209 577,77			
325 310,72			
555 754 706,81			
67 836 157,93			
			2 446 125 753,23
			12 358 159 507,05

الملحق رقم 03

PASSIF	note	2018
CAPITAUX PROPRES		
Capital non appelé		
Primes et réserves (Réserves consolidées)		
Résultat net (Résultat net part du groupe)		0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		- 13 403 303,16
compte de liaison**		16 506 429 110,57
TOTAL CAPITAUX PROPRES		16 493 025 807,41
PASSIFS NON COURANTS		
Impôts (différés et provisionnés)		0,00
Provisions et produits comptabilisés d'avance		87 401 170,15

الملحق

TOTAL PASSIFS NON COURANTS		87 401 170,15
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés		115 324 548,37
Impôts		650,00
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		
Autres dettes		243 527 812,30
Trésorerie passive		0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		358 853 010,67
TOTAL GENERAL PASSIF		16 939 279 988,23

dimanche 08 mars

active

2018
0,00
0,00
0,00
244 304 721,76
15 610 500,11
16 424 957 062,16

الملاحق

35 135 124,13
0,00
0,00
16 720 007 408,16
522 830,00
0,00
28 443 431,36
34 918 125,54
0,00
155 388 193,17
219 272 580,07
16 939 279 988,23

الملخص :

تهدف دراستنا إلى التعرف على الآليات المعتمدة للتتبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية، حيث قمنا بالتعرف على الفشل المالي وأهم مراحله بالإضافة إلى مختلف الأسباب التي أدت إلى ظهوره، كما قمنا بعرض طرق معالجة الفشل المالي التي تختلف تبعاً لاختلاف حدة الفشل الذي يصيب المؤسسة، لذلك وجب القيام بعملية التشخيص لوضعيتها أولاً ومن ثم اتخاذ الإجراءات المناسبة حسب كل حالة، كما تم عرض مختلف الآليات المعتمدة في التتبؤ بالفشل المالي والتي بنيت أساساً على التحليل المالي وهي: النماذج المعلمية مثل نموذج الثمان، النماذج الامثلية مثل نموذج الشبكات العصبية الاصطناعية، وإسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع قمنا بدراسة حالة مؤسسة سونلغاز لإنتاج الكهرباء، من خلال تقييم وضعيتها المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية التي بينت الوضعية الخطيرة التي تمر بها المؤسسة، وهذا ما أكدته تطبيق نموذج الثمان المعدل على المؤسسة والذي يعتبر ذا قدرة عالية في التنبؤ بالفشل في المؤسسات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: فشل مالي - تتبؤ - نماذج الفشل

Abstract :

This study aimed to identify the mechanisms adopted to predict financial failure in economic institutions, where we identified the financial failure and its most important stages in addition to the various reasons that led to its emergence, and we also presented methods to address financial failure that differ according to the different severity of failure that afflicts the institution, therefore The diagnostic process must be carried out to put it first and then take appropriate measures according to each case, as was the presentation of the various mechanisms adopted in predicting financial failure, which was built mainly on financial analysis, namely: parameter models such as the eight model, non-parametric models such as the artificial neural networks model To drop the theoretical study on the ground, we have studied the case of the Sonelgaz Corporation for Electricity Production, by assessing its financial position using indicators of financial balance and financial ratios that showed the dangerous situation the institution is going through, and this is confirmed by the application of the modified eighth model to the institution, which is considered to be highly predictable Failing in economic institutions.

Key Words: Financial Failure -Prediction-Failure models